الفصل الثالث

نظام التعليم في الصين

- مقدمة:
- أولًا: الصين: الدولة والقوى والعوامل الثقافية
- ثانيًا: السياسة القومية للتعليم في الصين
- ثالثًا: نظام التعليم العام في الصين
- رابعًا: التعليم العالي في الصين
- خامسًا: التعليم المهني والتقني في الصين
- سادسًا: جودة التعليم وتطويره في الصين
- سابعًا: تمويل التعليم في الصين
- ثامنًا: نظام إعداد وتـــأهيل المعلم في الصين

مقدمة

يشمل النظام التعليمي الصيني ربع إجمالي عدد السكان، ويقدر هذا العدد بنحو قرابة ٣٢٠مليون نسمة ويشتمل هذا العدد علي١٩٠ مليون طالب قام بتعليمهم ٧ مليون معلم على نطاق قرابة ٧٠٠,٠٠٠ مدرسة تعليم أساسي، وقرابة ٣ مليون خريج في ١,٠٥٠ مؤسسة للتعليم العالي، هذا وتستطيع أفضل مدارس في مراكز الريف الغربية بإدارة نفسها بنفسها من خلال أي امتحان دولي، كما ستكون المقاطعات الداخلية الفقيرة بمثابة مناطق مهجورة، ولن يتم تمويل مدارس القرية غير المجهزة على نحوٍ كافِ التي تواجه عجزًا في المعلمين لجميع أطفال المنطقة المحلية، كما تحظى جامعات الدولة الممتازة بتسهيلات تفخر بامتلاكها أي جامعة – كما تقوم مؤسسات التعليم العالي (HE) بدورها على أكمل وجه بما يتوافق مع معايير المرحلة الثانوية العُليا، هذا وهناك ٦٥٪ من متهربي التعليم بين المرحلة الإبتدائية والثانوية الدُنيا، (المرحلة الإعدادية)، بالإضافة إلى وجود ٨٠٪ متسربين من التعليم بين المرحلة الثانوية الدُنيا والعُليا (المرحلة الثانوية)؛ كما انخفضت معدلات التسجيل في مرحلة التعليم العالي لتصبح أقل من ٤٪ من الفئة العمرية (مقارنة بالمعدل في إندونيسيا؛ ١٠٪، و٢٠٪ في تايلاند، و٤٠٪ في تايوان، و٥٠٪ في كوريا).

نتناول في هذا الفصل نظام التعليم في الصين من حيث قضايا المساواة والمناهج وممارسات الفصول الدراسية والمعلمين وتدريب المعلمين ومسئوليات حكومة الدولة والسلطات المحلية ولجان إدارة المدرسة ودور المجتمع المدني، وذلك عبر العديد من سنوات العمل ألابتكاري الذي يتم تحت إشراف الحكومة وبرامج المنظمات غير الحكومية.

أولًا: الصين: الدولة والقوى والعوامل الثقافية:

الصين هي الدولة الأكثر سكانًا في العالم مع أكثر من ١,٣٣٨ مليار نسمة. تقع في شرق آسيا ويحكمها الحزب الشيوعي الصيني في ظل نظام الحزب الواحد، تتألف الصين من أكثر من ٢٢ مقاطعة وخمس مناطق ذاتية الحكم وأربع بلديات تدار مباشرة، بكين وتيانجين وشنغهاي وتشونغتشينغ، واثنتين من مناطق عالية الحكم الذاتي هما: هونغ كونغ ومكاو، والعاصمة هي مدينة بكين.

وفيما يلي نتناول أهم خصائص دولة الصين الجغرافية، والتاريخية، والسكانية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية:

٧. الخصائص الجغرافية للصين:

تمتد البلاد على مساحة ٩,٦ مليون كيلومتر مربع (٣,٧ مليون ميل مربع)، حيث تعد جمهورية الصين الشعبية ثالث أو رابع أكبر من المساحة الإجمالية (اعتمادًا على تعريف ما هو مدرج في هذا المجموع) وثاني أكبرها وفقًا لمساحة البر يتنوع المشهد الطبيعي في الصين بين غابات وسهول وصحارى (جوبي وتكلا مكان) في الشمال الجاف بالقرب من منغوليا وسيبيريا في روسيا والغابات شبه الاستوائية في الجنوب الرطب قرب فيتنام ولاوس وبورما، والتضاريس في الغرب وعرة وعلى علو شاهق حيث تقع جبال الهيمالايا وجبال تيان شان وتشكل الحدود الطبيعية للصين مع الهند وآسيا الوسطى. في المقابل فإن الساحل الشرقي من البر الصيني منخفض وذو ساحل طويل ١٤,٥٠٠ كيلومتر يحده من الجنوب الشرقي بحر الصين الجنوبي ومن الشرق بحر الصين الشرقي الذي تقع خارجه تايوان وكوريا واليابان.

ومن الجدير بالذكر أن جمهورية الصين الشعبية تعد ثاني أكبر بلد في العالم

من حيث مساحة البر، وتعتبر الثالثة أو الرابعة فيما يتعلق بالمساحة الكلية. يعود عدم اليقين حول المساحة الكلية للبلاد لسببين: أولهما صحة ادعاءات الصين حول أراض مثل اكساي تشين والمسالك عبر كاراكورام (حيث تطالب بهما الهند)، وثانيهما كيفية حساب الحجم الإجمالي للولايات المتحدة حيث يعطي كتاب حقائق العالم الولايات المتحدة مساحة (٩,٨٢٦,٦٣٠ كم٢، ٣,٧٩٤,٠٨٠ ميل٢)، بينما تعطيها الموسوعة البريطانية (٩,٥٢٢,٠٥٥ كم٢، ٣,٦٧٦,٤٨٦ ميل٢) ويحد الصين ١٤ دولة وهي بذلك (إلى جانب روسيا) أكثر البلدان حدودًا مع دول أخرى؛ باتجاه عقارب الساعة من الجنوب جيرانا, ١١٧كم هي: فيتنام ولاوس وبورما والهند وبوتان والنيبال وباكستان وأفغانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وروسيا ومنغوليا وكوريا الشمالية. بالإضافة إلى ذلك تقع الحدود بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في المياه الإقليمية، ويبلغ دول الحدود البرية للصين (٢٢,١١٧كم، ١٣,٧٤٣ ميل) وهي الأطول في العالم.

وتتنوع المشاهد الطبيعية في الصين. في الشرق تقع على طول شواطئ البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي حيث المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في السهول الغينية، بينما على حواف هضبة منغوليا الداخلية في الشمال يمكن رؤية المراعي. يهيمن على جنوب الصين التلال والسلاسل الجبلية المنخفضة. في شرق مركز البلاد توجد دلتا نهري الصين الرئيسيين النهر الأصفر ونهر يانغتسي (تشانغ جيانغ)، ومن الأنهار الرئيسية الأخرى شي وميكونغ وبراهمابوترا وأمور، إلى الغرب تقع سلاسل الجبال الرئيسية ولاسيما الهيمالايا حيث تقع أعلى نقطة في الصين في النصف الشرقي من جبل إفرست عند ٨٨٤٨ م (٢٩٠٢٩ قدم)، بينما تميز الهضاب العالية المشهد الطبيعي القاحل مثل صحراء تكلا مكان وصحراء غوبي.

وعلى الرغم من وجود جبهة من الأشجار المزروعة منذ عقد السبعينات من

القرن العشرين ساهمت في تراجع وتيرة العواصف الرملية، فإن الجفاف المديد والممارسات الزراعية السيئة أدت إلى عواصف ترابية يعاني منها شمال الصين كل ربيع وتنتشر تلك العواصف الرملية لاحقًا إلى أجزاء أخرى من شرق آسيا بما في ذلك كوريا واليابان، وتخسر الصين مليون فدان (٤,٠٠٠ كم٢) سنويًا بسبب التصحر، وأصبحت ضرورة التحكم بالمياه وتآكل التربة ومكافحة التلوث قضايا هامة في علاقات الصين مع البلدان الأخرى، كما أن ذوبان الأنهار الجليدية في جبال الهيمالايا قد يؤدي أيضًا إلى نقص المياه عن مئات الملايين من الناس.

ويتميز مناخ الصين بمواسم من الجفاف والرياح الموسمية الرطبة مما يؤدي إلى اختلافات في درجات الحرارة بين الشتاء والصيف، في فصل الشتاء تجلب الرياح الشمالية البرودة والجفاف بينما في الصيف تجلب الرياح الجنوبية من المناطق البحرية الدفء والرطوبة. ويؤدي اتساع مساحه البلاد وصعوبة تضاريسها إلى اختلاف المناخ من مكان إلى اخر داخل الصين

وتعد الصين واحدة من سبعة عشر بلدًا عالية التنوع الإحيائي، وذلك عائد لوقوعها في منطقتين إحيائيتين كبيرتين، هما الإقليم القطبي القديم وإقليم الهند ومالاوي أو الشرقي، يمكن العثور في الإقليم الأول على ثدييات مثل الحصان والجمل والتابير والجربوع، أما في الإقليم الهند ومالاوي فيمكن العثور على كائنات من شاكلة السنور النمري وجرذ الخيزران وزبابيات الشجر وأنواع مختلفة من الثعابين. يوجد بعض التداخل بين المنطقتين بسبب الانتشار الطبيعي للحيوانات وهجرة بعض الأنواع، كذلك هناك بعض الأنواع التي يمكن العثور عليها في كلا الإقليمين ومختلف المناطق البيئية، مثل الغزلان والظباء والدببة والذئاب والخنازير والقوارض. توجد الباندا العملاقة الشهيرة فقط في منطقة محدودة على طول نهر يانغتسي، ولا تزال المتاجرة بالأنواع المهددة بالانقراض معضلة مستمرة، على

الرغم من وجود قوانين حاليًا تحظر مثل هذه الأنشطة.

كما تضم الصين مجموعة متنوعة من أنواع الغابات، ففي الشمال الشرقي والشمال الغربي توجد الغابات الجبلية والصنوبرية الباردة والتي تدعم أنواع الحيوانات فيها مثل الدب الأسود الآسيوي والموظ إلى جانب نحو ١٢٠ نوع من الطيور، أما الغابات الصنوبرية الرطبة فتهيمن عليها غابات الخيزران بشكل رئيسي في المناطق المنخفضة، وتستبدلها الورديات في أعلى المدرجات الجبلية، ومن الأشجار البارزة في المناطق العالية: العرعر واليو، وتنتشر الغابات شبه الاستوائية في وسط وجنوب الصين، وهي تدعم ما يقرب من ١٤٦٠٠٠ نوع من النباتات، أما الغابات الاستوائية المطيرة والغابات المطرية الموسمية وإن كانت تقتصر على جزيرة هينان ويونان فتحتوي في الواقع على ربع مجمل النباتات والحيوانات الموجودة في الصين.

٨. الخصائص التاريخية للصين

تُشتق لفظة "الصين" من الكلمة الفارسية «چين» (نقحرة: تشين)، وهي أيضًا أصل جميع التسميات الأوروبية المعاصرة لتلك البلاد، ويرجع الفضل في إيصال هذا اللفظ إلى أوروبا، إلى الرحالة البندقي ماركو بولو. بالمقابل تجد اللفظة الفارسية أصلها في الكلمة السنسكريتية (تشيناس)، وهو الاسم الذي استخدم للصين في بلاد الهند منذ حوالي ١٥٠ سنة.

وقال عدد من المؤرخين والخبراء اللغويين بأصول مختلفة لكلمة «الصين»، لكن أبرز تلك النظريات وأكثرها شيوعًا، هي التي قال بها المؤرخ الإيطالي «مارتينو مارتيني"، ومفادها أن "صين" مشتقة من كلمة "تشين" وهي أقصى الممالك وقوعًا إلى الغرب في عهد سلالة تشو، أو تيمنًا بسلالة (تشين ٢٢١–٢٠٦ق.م) التي خلفتها في حكم البلاد كما نصت مخطوطة «مهابهاراتا» الهندوسية،

و"مجموعة قوانين مانو"، أن بلاد "تشيناس" تقع شرق الهند، وراء الحدود التبتية البورمية من التفسيرات الأخرى لأصل اسم هذه المنطقة، ما قيل بأنها مُشتقة من الاسم الذي أطلقه شعب مملكة "يلانغ" القديمة على أنفسهم، حيث كتبوا أنهم "زينبيون" وبلادهم هي "زاينا".

وقد عثر علماء الجيولوجيا على أدلّة أحفوريّة تدل أن الإنسان المنتصب كان يعيش في الصين قبل أكثر من مليون سنة، وبحسب الظاهر، فإن أول استخدام للنار من قبل الإنسان المنتصب حدث في الموقع الأثري في "زايهاودو" في مقاطعة شانشي، وذلك قبل ١,٢٧ مليون سنة، ومن أشهر العينات المكتشفة للإنسان المنتصب في الصين ما يسمى برجل بكين الذي اكتشف في عام ١٩٢٣. كما اكتشفت قطع أثرية من الفخار في إحدى الكهوف في ليوتشو بمقاطعة قوانغشي، والتي تعود إلى الفترة الممتدة بين عاميّ ١٦,٥٠٠ و١٩,٠٠٠ قبل الميلاد.

هذا وقد نشأت أقدم الحضارات الإنسانية في الصين خلال الفترة الممتدة بين عاميّ ١٢,٠٠٠ و١٠,٠٠٠ ق.م، وقد أظهرت الدراسات أن البشر القدماء استقروا وعملوا بزراعة الحبوب، مثل الدخّن، منذ حوالي ٧٠٠٠ سنة ق.م، ومن هؤلاء المزارعين الأوائل ظهرت أوّل المجتمعات الصينية، مثل حضارة «البايليغانغ"، التي عُثر على حرفيات صنعها أبناؤها في مقاطعة شينتشنغ عام ١٩٧٧ تحوّل النهر الأصفر إلى مركز لتجمّع الحضارات في أواخر العصر الحجري الحديث، حيث اكتشف علماء الآثار أنقاض قرى عديدة على ضفافه، لعلّ أهمها هي تلك التي عُثر عليها في موقع "بانبو" في شيان، وفي موقع "دامايدي" في نينغشيا، حيث اكتشف ما يزيد عن ٣,١٧٢ نقشا صخريا تعود للفترة الممتدة بين عاميّ ٦٠٠٠ و٥٠٠٠، وهي تُظهر الشمس والقمر والآلهة ومشاهد صيد ورعي، ويُعتقد أن هذه النقوش مشابهة لأقدم الحروف الصينية المكتوبة.

والحضارة الصينية القديمة إحدى أقدم الحضارات في العالم، حيث ازدهرت في حوض النهر الأصفر الخصب الذي يتدفق عبر سهل شمال الصين خلال أكثر من ٦,٠٠٠ عام قام النظام السياسي في الصين على الأنظمة الملكية الوراثية (المعروفة أيضًا باسم السلالات). كان أول هذه السلالات سلالة شيا (حوالي ٢٠٠٠ ق.م ومن الجدير بالذكر أن أسرة تشين اللاحقة كانت أول من وحد البلاد في عام ٢٢١ ق.م. انتهت آخر السلالات (سلالة تشينغ) في عام ١٩١١ مع تأسيس جمهورية الصين من قبل الكومينتانغ والحزب القومي الصيني.

وقد شهد النصف الأول من القرن العشرين سقوط البلاد في فترة من التفكك والحروب الأهلية التي قسمت البلاد إلى معسكرين سياسيين رئيسيين هما الكومينتانغ والشيوعيون. انتهت أعمال العنف الكبرى في عام ١٩٤٩ عندما حسم الشيوعيون الحرب الأهلية وأسسوا جمهورية الصين الشعبية في بر الصين الرئيسي، نقل حزب الكومينتانغ عاصمة جمهوريته إلى تايبيه في تايوان حيث تقتصر سيادته حاليًا على تايوان وكنمن ماتسو وجزر عدة نائية، ومنذ ذلك الحين، دخلت جمهورية الصين الشعبية في نزاعات سياسية مع جمهورية الصين حول قضايا السيادة والوضع السياسي لتايوان.

وفي عام ١٩١١، وبعد أكثر من ألفي عام من الحكم الإمبراطوري للبلاد، تأسست جمهورية الصين، بعد أن قامت جماعة من الثوار بالإطاحة بالنظام الحاكم والبلاط الإمبراطوري لسلالة تشينغ الحاكمة التي ظلت لمدة قرن كامل قبل هذا التاريخ تعاني من الثورات الداخلية والتحكم الدولي في شؤونها الداخلية من قبل الإمبراطوريات الأخرى، وأصبحت التعاليم الكنفوشيوسية التي وطدت حكم سلالة تشينغ للبلاد موضع تساؤل بالإضافة إلى انعدام الثقة العامة بالثقافة القومية الذي دفع البلاد إلى حالة من اليأس العام مما اضطر أكثر من ٤٠ مليون

فرد من الشعب (حوالي ١٠٪ من إجمالي الشعب في ذلك الوقت) إلى إدمان مادة الهيروين المخدرة، وخلال فترة قمع ثورة الملاكمين عام ١٩٠٠ من جانب تحالف قادته ثمانية من الدول العظمى في ذلك الوقت (روسيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والإمبراطورية النمساوية المجرية) كانت إمبراطورية تشينغ قد ماتت إكلينيكيا بالفعل، إلا أن عدم وجود نظام حاكم بديل يأخذ بمقاليد الحكم أجل زوالها إلى عام ١٩١٢.

وقد تم إعلان قيام الجمهورية الصينية بعد نجاح ثورة "وو تشانغ" التي اندلعت شرارتها في العاشر من أكتوبر عام ١٩١١ ضد حكم أسرة تشينغ للبلاد، وفي الأول من يناير عام ١٩١٢ أعلن صن يات سين قيام الجمهورية بالصين رسميا ونصب نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد لحين انتخاب رئيس يحكم البلاد. وفي العاشر من مارس عام ١٩١٢، وكجزء من اتفاقية تنازل الإمبراطور بوئي عن عرش البلاد تم انتخاب يوان شيكاي رسميا كرئيس للبلاد، إلا أنه قام بحل مجلس الكوميتانج وعطل العمل بالدستور بموجب سلطاته كرئيس للبلاد وأعلن نفسه إمبراطورا على الصين في الأول من يناير عام ١٩١٦.

إلا أن هجرة حلفائه وإعلان العديد من المقاطعات استقلالها عن الصين وتحولها إلى إمبراطوريات متناثرة في أيدي أباطرة الحرب دفع يوان شيكاي إلى التنازل عن كونه إمبراطورا للصين في الثاني والعشرين من عام ١٩١٦ ثم توفي لأسباب طبيعية بعدها بفترة وجيزة. فبدلا من توحدها في دولة واحدة قوية، تفتت الصين إلى دويلات صغيرة تحت وطأة حكم أباطرة الحرب لمدة عقد كامل، كما تم نفي "صن يات سين" إلى مقاطعة غوانج دونغ في أقصى الجنوب الشرقي من البلاد في الفترة الممتدة بين عامي ١٩١٧ و١٩٢٠، كما تعاقبت حكومات متنافسة فيما بينها على البلاد إلى أن قام "صن يات سين" بإعادة تأسيس الكوميتانج مرة

أخرى في أكتوبر من عام ١٩١٩ بمساعدة عناصر من الثوار البلاشفة الروس.

وكافحت حكومة "بي يانغ" من أجل البقاء على رأس السلطة في بكين ودار الجدل في كافة أرجاء البلاد حول كيفية مواجهة الصين للغرب. وفي عام ١٩١٩ قام مجموعة من الطلاب باعتراض شديد اللهجة حول ضعف موقف الصين وتهاونها في التعامل مع معاهدة فرساي، مما أدى إلى اندلاع حركة الرابع من مايو، الأمر الذي أدى لنمو الشعور الوطني بضرورة الرجوع للنظام الجمهوري الدستوري.

وقد استمدت الجمهورية الصينية الأمور التنظيمية للحكم من الاشتراكية الثورية. وبعد قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧ حققت الماركسية انتشارا واسعا في البلاد وقام كلا من لي داجاو وشين دوشوي بنشر الحركة الماركسية – اللينينية في البلاد.

وبعد وفاة "صن يات سين" في مارس من عام ١٩٢٥ أصبح "شيانغ كاي شيك" زعيما للكوميتانج. وبعد تزعمه للحزب قام شيانغ بحملة عسكرية ناجحة على أباطرة الحرب في شمال البلاد بمعاونة الاتحاد السوفيتي فيما بين عامي ١٩٢٦ و١٩٢٧ استطاع خلالها توحيد الصين مجددا تحت راية الكوميتانج. وخلال تلك الحملة ومنذ اللحظات الأولى للإعداد لها، قام الخبراء السوفيت بتدريب العناصر العسكرية الصينية وتوفير الدعاية والتعبئة العامة والسلاح من أجل نجاحها، إلا أن شيانغ لم يحفظ الجميل للسوفيت وقام بطرد الخبراء فور إحكام قبضته على زمام الأمور وأقدم على طرد العناصر الشيوعية واليسارية من الكوميتانج، مما ألقى البلاد في أتون الحرب الأهلية. وقام شيانغ بإجبار الشيوعيين على التراجع إلى داخل البلاد في محاولة منه للقضاء عليهم وقام بتوطيد دعائم جمهوريته بإقامة حكومة وطنية في نانجينغ عام١٩٢٧

وقد حاولت حكومة شيانغ النهوض بالبلاد في شتى المجالات فقامت بإنشاء

الأكاديمية الصينية للعلوم، وأنشأت بنك الصين والعديد من المشروعات التنموية الأخرى، ولم يعكر من صفو استقرار الأوضاع الداخلية للبلاد سوى الغزو الياباني لمنشوريا عام ١٩٣١ ثم اندلاع الحرب الصينية اليابانية الثانية كجزء من معارك الحرب العالمية الثانية في الفترة ما بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤٥، وقامت الحكومة الصينية بالانسحاب ونقل مقرها من نانجينغ إلى تشونغتشينغ، وفي عام ١٩٤٥ قامت القوات اليابانية الموجودة بالأراضي الصينية بالاستسلام غير المشروط للقوات الصينية وأصبحت جمهورية الصين (تحت اسم الصين) عضوا مؤسسا لهيئة الأمم المتحدة كما عادت الحكومة الصينية إلى مقرها السابق بنانجينغ.

وفي سنة ١٩٤٩ اندلعت الحرب الأهلية والاشتباكات المسلحة مجددا بين الحكومة الصينية والميليشيات العسكرية الشيوعية بصورة أكثر ضراوة عن سابقاتها وظهر الشيوعيون أكثر خبرة وأمهر تكتيكيا. ومع بشائر العقد الخامس من القرن العشرين كانت جمهورية الصين قد فقدت سيطرتها على بر الصين الرئيسي وهينان مما دفع شيانغ كاي شيك وأفراد حكومته إلى الفرار من نانجينغ إلى تايوان وإعلان تايبيه عاصمة مؤقتة للبلاد، وقام شيانغ بنقل احتياطيات جمهورية الصين من الذهب معه إلى تايوان كما تبعه قرابة مليونيّ لاجئ لينضموا إلى ٦ مليون آخرين من سكان تايوان. وفي هذه الأثناء قام ماو تسي تونغ بإعلان قيام جمهورية الصين الشعبية على أراضي بر الصين الرئيسي وأعلن نفسه رئيسا للبلاد.

وقد انتهت العمليات القتالية الرئيسية في الحرب الأهلية الصينية في عام ١٩٤٩ حيث سيطر الحزب الشيوعي الصيني على البر الرئيسي للصين وتراجع حزب الكومينتانغ إلى تايوان. في ١ أكتوبر ١٩٤٩ أعلن ماو تسي تونغ جمهورية الصين الشعبية. وأطلق على البلاد أيضًا اسم "الصين الشيوعية" أو "الصين الحمراء".

وفي عام ١٩٦٦، أطلق ماو وحلفاؤه الثورة الثقافية، والتي استمرت حتى وفاة

ماو بعد عقد من الزمان، أدت الثورة الثقافية بدافع الصراع على السلطة داخل الحزب والخوف من الاتحاد السوفيتي إلى حدوث اضطراب كبير في المجتمع الصيني، في عام ١٩٧٢ وفي ذروة الانقسام بين الصين والاتحاد السوفيتي التقى كل من ماو وتشو أن لاي بريتشارد نيكسون في بكين لإقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة. وتم على اثر هذه ألمقابله قبول جمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة بدلًا من جمهورية الصين للحصول على عضوية الصين في الأمم المتحدة والعضوية الدائمة في مجلس الأمنفي نفس العام.

وبعد وفاة ماو عام ١٩٧٦ وإلقاء القبض على عصابة الأربعة المسئولة عن تجاوزات الثورة الثقافية، انتزع دنغ شياو بينغ السلطة بسرعة من خليفة ماو، هوا جيو فينج، وعلى الرغم من أنه لم يصبح رئيسا للحزب أو الدولة شخصيًا، إلا أن دنغ كان في الواقع القائد الأعلى للصين في ذلك الوقت، وقاد البلاد لإصلاحات اقتصادية هائلة. خفف الحزب الشيوعي في وقت لاحق الرقابة الحكومية على حياة المواطنين الشخصية، كما منحت الأراضي للعديد من المزارعين في عقود استئجار، مما رفع بشكل كبير من الإنتاج الزراعي، وشهد هذا التحول في الأحداث مرور الصين في مرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد مختلط مع بيئة سوق مفتوحة على نحو متزايد، وهو نظام يطلق عليه من قبل البعض "اشتراكية السوق" أو رسميًا من قبل الحزب الشيوعي الصيني "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية". وقد اعتمد الدستور الحالي لجمهورية الصين الشعبية في ٤ ديسمبر ١٩٨٢.

في عام ١٩٨٩، ساهمت وفاة هو ياو بانغ المؤيد للإصلاح في إثارة احتجاجات ميدان تيانانمين، والتي طالب خلالها الطلاب وغيرهم لعدة أشهر بمزيد من الحقوق الديمقراطية وحرية التعبير، ومع ذلك تم وضع نهاية للاحتجاجات في ٤ يونيو عندما قامت قوات وعربات جيش التحرير الشعبي الصيني بدخول الساحة عنوة

مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا.

وقاد الرئيس "جيانغ زيمين" و"تشو رونغ جي" رئيس مجلس الدولة، وكلاهما رؤساء سابقون لبلدية شنغهاي، قادا جمهورية الصين الشعبية في مرحلة ما بعد "تيانانمن" في تسعينات القرن العشرين، تحت إدارة "جيانغ وتشو" التي دامت عقدًا من الزمان، استطاع فيها اقتصاد الصين انتشال ما يقدر بنحو ١٥٠ مليون من الفلاحين من براثن الفقر وحافظ الناتج المحلي الإجمالي على متوسط نمو سنوي بنسبة ١١,٢٪وبعد ذلك انضمت الصين رسميًا إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١.

وعلى الرغم من أن جمهورية الصين الشعبية تحتاج النمو الاقتصادي لتحفيز التنمية، فإن لدى الحكومة ما يدعوها للقلق من أن النمو الاقتصادي السريع قد أثر سلبًا على موارد البلاد والبيئة، وهنالك مصدر آخر للقلق هو أن بعض قطاعات المجتمع لا تستفيد بالقدر الكافي من التنمية الاقتصادية في جمهورية الصين الشعبية، ونتيجة لذلك، وفي إطار حكم الرئيس الحالي هو جين تاو ورئيس مجلس الدولة ون جيا باو بدأت جمهورية الصين الشعبية سياسات لمعالجة هذه القضايا عبر التوزيع العادل للموارد ولكن النتيجة غير مرئية حاليًا. هجّر أكثر من ٤٠ مليون من مزارعهم لأغراض التنمية الاقتصادية مما ساهم في قيام ٨٧٠٠٠ مظاهرة وأعمال شغب في جميع أنحاء الصين في عام ٢٠٠٥ بما أن أغلب سكان جمهورية الصين الشعبية يتركزون في المراكز الحضرية الرئيسية فإن مستويات المعيشة شهدت تحسينات كبيرة للغاية والحريات لا تزال في توسع لكن الضوابط السياسية لا تزال ضيقة ولا تزال المناطق الريفية تعاني من الفقر.

٩. الخصائص السياسية للصين

سياسة جمهورية الصين الشعبية تجري في إطار من جمهورية اشتراكية يحكمها الحزب الواحد، حيث ينص دستور البلاد على أن القيادة ترجع للحزب

الشيوعي. وتمارس سلطة الدولة في جمهورية الصين الشعبية من خلال الحزب الشيوعي الصيني، والحكومة الشعبية المركزية ونظيراتها الإقليمية والمحلية. في إطار نظام القيادة المزدوجة: كل مكتب محلي يخضع لسلطة هو نظريا مساوٍ لزعيم محلي وزعيم المكتب المقابل، أو وزارة على المستوى الأعلى من الأول. وينتخب الشعب أعضاء المؤتمر على مستوى المحافظة من قبل الناخبين. هذه المقاطعات على مستوى المؤتمرات الشعبية لديها مسؤولية الإشراف على الحكومة المحلية، وانتخاب أعضاء المقاطعة (أو البلدية في حالة البلديات مستقلة). ينتخب مؤتمر شعب المقاطعة بدوره أعضاء المؤتمر الشعبي الوطني الذي يجتمع كل سنة في مارس في بكين. حكم لجنة الحزب الشيوعي في كل مستوى يلعب دورا كبيرا في اختيار المرشحين المناسبين للانتخاب لعضوية مجالس الشيوخ المحلية وإلى أعلى المستويات.

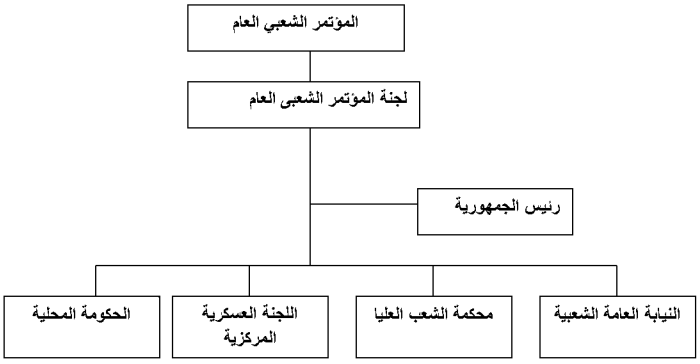

وتحافظ الصين على علاقات دبلوماسية مع أغلب الدول الكبرى في العالم، وتعتبر السويد أول دولة غربية تقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية في ٩ مايو سنة ١٩٥٠م، وفي عام١٩٧١م تم استبدال تسمية جمهورية الصين بتسمية جمهورية الصين الشعبية باعتبارها الممثل الوحيد للصين في

منظمة الأمم المتحدة وإحدى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس أمن الأمم المتحدة، كانت جمهورية الصين الشعبية أيضا في السابق عضوا وقائدا في حركة عدم الانحياز، وما زالت تعتبر نفسها بمثابة محامي دفاع عن الدول النامية.

في حين أن الضوابط الاقتصادية والاجتماعية خففت بشكل كبير في الصين، ولكن لا تزال الحرية السياسية مقيدة بإحكام، وينص دستور الصين الشعبية على أن الحقوق الأساسية للمواطنين تضم: حرية الرأي، حرية الصحافة والحق في المحاكمة العادلة، حرية الدين، حق الانتخاب، وحقوق الملكية، وعلى أي حال هذه القوانين لم يكن لها تأثير يذكر في منع الجرائم في الدولة.

وفي عام ٢٠٠٥، صنفت منظمة مراسلون بلا حدود جمهورية الصين الشعبية في المرتبة ١٥٩ (من أصل ١٦٩ دولة) في المؤشر السنوي العالمي لحرية الصحافة، وقمعت الحكومة المظاهرات المنظمات وأصحاب المعتقدات التي تشكل تهديدًا محتملًا للاستقرار الاجتماعي وسيطرة الدولة، كما كانت الحالة في مظاهرات ساحة تيانانمن في عام ١٩٨٩. ويذكر أن الحزب الشيوعي قد حقق نجاحًا مزدوجا في التحكم في المعلومات من خلال نظام وسائل إعلام قوي يواجه قوة كبيرة للسوق، وازدياد نسبة السكان المتعلمين، والتغير الثقافي جعل الصين أكثر انفتاحًا، خاصة في مجال القضايا البيئية.

وانتقدت عدّة حكومات أجنبية وبعض المنظمات غير الحكومية لجان المقاومة الشعبية، وذلك بسبب ما يزعم على نطاق واسع، بأن انتهاكات هذه اللجان للحقوق تشمل نظام الاعتقال لفترات طويلة دون المحاكمة، الإجبار على الاعتراف باستخدام طرق غير مشروعة، التعذيب، سوء معاملة السجناء، تقييد حرية التعبير، وغير ذلك من الأمور. حتى وصل الأمر إلى إعدام عدد كبير من الأشخاص، أكثر من أي دولة أخرى، وبنسبة ٧٢ بالمائة من إعدامات العالم في سنة ٢٠٠٩.

وقد استجابت حكومة جمهورية الصين الشعبية من خلال تأكيدها على أن مفهوم حقوق الإنسان ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مستوى البلاد الحالي من التنمية الاقتصادية وإن ما يُطبق في الدول المتقدمة لا يمكن القول بإمكانية تطبيقه في الدول الفقير،ة وأفادت الحكومة أن التقدم الذي حققته البلاد في رفع مستوى المعيشة ومحو الأمية وزيادة نسبة متوسط العمر المتوقع خلال العقود الثلاثة الأخيرة يُعتبر خطوة كبيرة نحو الأمام في مجال حقوق الإنسان. توجهت الجهود في العقود الماضية نحو الحماية من الكوارث الطبيعية القاتلة والعمل على تفاديها بقدر الإمكان، مثل فيضانات نهر اليانغتسي الدائمة والحوادث المتعلقة بالعمل التي وصفت أيضا في الصين كتقدم في مجال حقوق الإنسان بالنسبة إلى بلد تُعاني نسبة كبيرة من سكانه من الفقر.

وتسيطر جمهورية الصين الشعبية سيطرة إدارية فعلية على ٢٢ مقاطعة، وهي تنظر إلى تايوان باعتبارها المقاطعة الثالثة والعشرين، على الرغم من أن الأخيرة تعتبر دولة بحد ذاتها، وهناك أيضًا خمس مناطق ذاتية الحكم، في كل منها أقلية بارزة؛ وهناك أيضًا أربع بلديات، واثنتان من المناطق الإدارية الخاصة التي تتمتع بقدر من الحكم الذاتي، المقاطعات الاثنتان والعشرون والخمس مناطق ذاتية الحكم والبلديات الأربع يشار إليها مجتمعة باسم "«بر الصين الرئيسي" وهو التعبير الذي يستبعد عادة هونغ كونغ وماكاو.

تعترف جمهورية الصين الشعبية رسميًا بستة وخمسين مجموعة عرقية، أكبرها هي عرقية هان الصينية والذين يشكلون حوالي ٩١,٩٪ من مجموع السكان. الأقليات العرقية الكبيرة تشمل قومية تشوانغ (١٦مليونًا) والمانشو (١٠ مليون) وهوي (٩مليون) ومياو (٨ مليون) والإيغور (٧مليون) واليي (٧ مليون) وتوجيا (٥,٧٥ مليون) والمغول (٥ ملايين) والتبتيين (٥مليون) وبواي (٣ مليون) والكوريين (٢ مليون).

وخلال العقد الماضي اتسعت المدن الصينية بمعدل ١٠٪ سنويًا. كما ارتفع معدل تمدن البلاد من ١٧,٤٪ إلى ٤١,٨٪ بين عامي ١٩٧٨ و٢٠٠٥ على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، ما بين ١٥٠ و٢٠٠ مليون عامل يعمل بدوام جزئي في المدن الرئيسية ويعودون إلى الريف بشكل دوري مع ما يجنون.

ويوجد اليوم في جمهورية الصين الشعبية اثنتا عشرة من المدن الكبرى يبلغ تعداد سكانها مليونًا أو أكثر، بما في ذلك ثلاث مدن عالمية هي بكين وهونغ كونغ وشنغهاي. تلعب المدن الرئيسية في الصين دورًا أساسيًا في الهوية الوطنية والإقليمية والثقافة والاقتصاد.

وفيما يلي تعداد للسكان داخل الحدود الإدارية للمدن عام ٢٠٠٨؛ عند احتساب كامل تعداد سكان المنطقة يلاحظ ترتيب مختلف (حيث يشمل سكان الضواحي والمناطق الريفية)، حيث إن العدد كبير، العائدون من العمال المهاجرين جعل من التعداد في المناطق الحضرية أمرًا صعبًا؛ والأرقام الواردة أدناه لا تشمل السكان المتنقلين بل المقيمين فقط على المدى الطويل.

وقد أبدت الحكومات المتعاقبة قلقها للغاية بشأن النمو السكاني، وحاولت بالفعل تنفيذ سياسة صارمة لتنظيم الأسرة بنتائج متباينة، وهذه السياسة هي ما يُعرف باسم سياسة الطفل الواحد لكل أسرة، مع وجود استثناءات للأقليات العرقية، وبعض المرونة في المناطق الريفية. وكانت الصين تهدف إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني مع بداية القرن الحادي والعشرين، وأن تبقي على ذلك الاستقرار، إلا أن بعض التوقعات تقول بأن عدد السكان سيتراوح بين ١,٤ و١,٦ مليار شخص بحلول عام ٢٠٢٥. بالتالي فقد أشار وزير الدولة لتنظيم الأسرة أن الصين ستحافظ على سياسة الطفل الواحد حتى عام ٢٠٢٠ على الأقل.

وقوبلت هذه السياسة بالرفض، ولا سيما في المناطق الريفية بسبب الحاجة

إلى اليد العاملة الزراعية والتفضيل التقليدي للذكور (لكونهم الورثة اللاحقين)، أما الأسر التي ترفض هذه السياسة فتقلب الحقائق أثناء الإحصاء، وتعارض سياسة الحكومة الرسمية في التعقيم أو الإجهاض القسريين، لكن المسئولين المحليين وخوفًا من العقوبات عليهم في حال عدم كبح جماح النمو السكاني، ظهرت ادعاءات بلجوئهم إلى الإجهاض القسري أو التعقيم أو التلاعب في أرقام التعداد.

وبسبب تراجع مصداقية الإحصاءات السكانية منذ بدء تنظيم الأسرة في جمهورية الصين الشعبية في أواخر سبعينات القرن العشرين، يصعب حاليًا تقييم مدى فعالية هذه السياسة. إلا أن تقديرات خبراء الديموغرافيا الصينيين تشير أن متوسط عدد الأطفال للمرأة الصينية يقع بين ١,٥ و٢,٠، تشعر الحكومة بقلق خاص من حيث الاختلال الكبير في نسبة الجنس عند الولادة، على ما يبدو نتيجة لمزيج من التفضيل التقليدي للذكور وضغط تخطيط الأسرة، مما أدى إلى فرض حظر على استخدام أجهزة الموجات فوق الصوتية، لغرض منع الإجهاض بسبب جنس الجنين.

وثمة عامل آخر، وهو عدم التبليغ عن الأطفال الإناث للتحايل على القانون، وبناء على تقرير عام ٢٠٠٥ للجنة تخطيط الأسرة وتعداد السكان الوطني في الصين، كان هناك ١١٨,٦ فتى لكل ١٠٠ فتاة بين المواليد، وفي بعض المناطق الريفية قد تكون نسبة الفتيان مقابل الفتيات هي ١٠٠ مقابل ١٣٠، بما أن هذا النهج من اختلال التوازن بين الجنسين في تزايد فإن الخبراء يحذرون من تزايد عدم الاستقرار الاجتماعي.

وتمتلك الصين أسلحة نووية وأنظمة تسليح لهذه الأسلحة، ولهذا تعتبر قوة عسكرية إقليمية كبرى، وقوة عسكرية عظمى صاعدة. والصين هي الدولة الوحيدة الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي تمتلك قدرة محدودة في مجال قذف القوة

العسكرية، ولهذا تعمل الصين على إقامة علاقات عسكرية خارجية.

وفي ظل وجود ٢,٥ مليون جندي في الخدمة، فإن جيش التحرير الشعبي الصيني هو الأضخم في العالم. يتكون الجيش الصيني من القوات البرية، والقوات البحرية، والقوات الجوية، وقوة نووية إستراتيجية. الميزانية الرسمية المعلنة لجيش جمهورية الصين الشعبية للعام ٢٠٠٩ كانت ٧٧,٨ مليار دولار أمريكي، إلا أن الولايات المتحدة تقول إن الصين لا تنشر الإنفاق العسكري الحقيقي لها. وتقدر وكالة الاستخبارات الدفاعية أن ميزانية الصين العسكرية لعام ٢٠٠٨ كانت ما بين ١٠٥ إلى ١٥٠ مليار دولار.

وعملت جمهورية الصين الشعبية على تحديث جيشها، فعملت على شراء طائرات سوخوي-٣٠ عالية التقنية من روسيا، كما أنتجت مقاتلاتها الحديثة الخاصة بها، بالأخص تشينغدو j-١٠، وشينيانج j-١١. بالإضافة إلى ذلك، امتلكت الصين وطورت أنظمة صواريخ أرض-جو أس - ٣٠٠ الروسية، والتي تعتبر من بين أفضل أنظمة اعتراض الطائرات في العالم. قامت روسيا بتطوير جيل جديد من هذه الصواريخ هو أس - ٤٠٠ ترايمف، وهناك تقارير تفيد بأن الصين خصصت ٥٠٠ مليون دولار لإصدارة مخفضة السعر من هذا النظام، كما تم تحديث القوات المدرعة وقوات الرد السريع التابعة لجمهورية الصين الشعبية بأجهزة إلكترونية معززة وأجهزة تهديف، كما تركزت الجهود على بناء قوات بحرية تتمتع بإمكانية المياه الزرقاء، وهناك القليل من المعلومات المتوفرة حول دوافع تحديث القوات المسلحة في جمهورية الصين الشعبية.

١٠. الخصائص الاقتصادية للصين

منذ إدخال إصلاحات اقتصادية قائمة على نظام السوق في عام ١٩٧٨ أصبحت الصين أسرع اقتصاديات العالم نموًا، حيث أصبحت أكبر دولة مصدرة

في العالم وثاني أكبر مستورد للبضائع، حيث يعد الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم، من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتعادل القوة الشرائية والصين عضو دائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة. كما أنها أيضًا عضو في منظمات متعددة الأطراف بما في ذلك منظمة التجارة العالمية والإيبك وبريك ومنظمة شانغهاي للتعاون ومجموعة العشرين، وتمتلك الصين ترسانة نووية معترف بها وجيشها هو الأكبر في العالم في الخدمة مع ثاني أكبر ميزانية دفاع، كما وصفت الصين كقوة عظمى محتملة من جانب عدد من الأكاديميين والمحللين العسكريين والمحللين الاقتصاديين والسياسة العامة.

منذ تأسيس الصين عام ١٩٤٩م وحتى أواخر عام ١٩٧٨م، بني اقتصاد جمهورية الصين الشعبية على النموذج السوفيتي من الاقتصاد المخطط المركزي، لم تكن هناك شركات خاصة، وانعدمت الرأسمالية، وقام "ماو تسي تونغ" بدفع البلاد نحو مجتمع حديث شيوعي صناعي من خلال القفزة العظمى للأمام، وبعد وفاة "ماو" وانتهاء الثورة الثقافية بدأ "دينج شياو بينج" والقيادة الصينية الجديدة بإصلاحات في الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد مختلط موجه نحو السوق تحت حكم الحزب الواحد. يتميز اقتصاد الصين بكونه اقتصاد سوق قائم على الملكية الخاصة، وانحلت السياسة الزراعية التجميعية وتمت خصخصة الأراضي الزراعية لزيادة الإنتاجية.

مع الإصلاح الاقتصادي الصيني، وجد عشرات ملايين الريفيين الذين هاجروا إلى المدن أنهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، وذلك من خلال النظام الصيني لتسجيل الأسر الذي يتحكم بفوائد الدولة ويدعى "الهوكو". ويعتبر نظام حقوق الملكية ضعيف، حيث إن نظام الامتلاك يخوّل الدولة أن تستولي على الأراضي في سبيل تحقيق الصالح العام، على الرغم من أن ذلك يظلم الفلاحين، ففي عاميّ ٢٠٠٣/٢٠٠٤م كان الفلاح يدفع ٣ أضعاف الضرائب بالرغم أن راتبه

يساوي سدس ذلك في متوسط المقيم المدني، ومنذ ذلك الحين خفضت الحكومة مجموعة من الضرائب الريفية وقامت بإلغاء بعضها الآخر، ورفعت من معدّل الخدمات الاجتماعية في الريف.

وأقيمت مجموعة واسعة من المؤسسات الصغيرة؛ في حين خففت الحكومة من الرقابة على الأسعار وشجعت الاستثمار الأجنبي، وركزت على التجارة الخارجية بوصفها وسيلة رئيسية للنمو، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة أولا في شينتشين (بالقرب من هونغ كونغ)، ثم في غيرها من المدن الصينية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الشركات غير الكفء المملوكة للدولة من خلال إدخال النظام الغربي في الإدارة.

ويرجع النمو السريع في الاقتصاد والصناعة في الصين الشعبية إلى السياسة التي اتبعها "دينج شياو بينج"، حيث بدأ في أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في إرسال البعثات إلى البلاد الغربية لتعلم الهندسة والاقتصاد وطرق الإدارة الحديثة بغرض التطوير الاقتصادي في البلاد، واعتمد على هؤلاء الذين يسمون"تقنوقراطيون" في حل مشاكل الصين الشعبية والتطور بها وتشغيل الصينيين، فكان التقنقراطيون خير نخبة يعتمد عليها في حل المشاكل في الصناعة والتطوير العملي والانتقال من مجتمع زراعي بحت إلى مجتمع صناعي.

وبعد عام ١٩٨٥ المجلس المركزي – وهو أعلى مجلس نابع من الحزب الشيوعي – يغلب فيه التقنقراطيون عن غيرهم من النواب، وأصبحت المجموعة الحاكمة معظمها من التقنقراطيين، فالمجموعة الحاكمة في الصين هم حاليا من أكثر السياسيين على مستوى العالم النابغون في العلوم الهندسية والاقتصادية والإدارة، وتلقوا تعليمهم كان بصفة أساسيه في العالم الغربي، ولا يزالون يرسلون البعثات إلى أفضل كليات الاقتصاد والعلوم والهندسة في بريطانيا، والولايات

المتحدة الأمريكية لاكتساب المعرفة وإدخالها إلى الصين الشعبية.

ومنذ التحرير الاقتصادي عام ١٩٧٨ نما اقتصاد جمهورية الصين الشعبية المعتمد على الاستثمار والتصدير، ٧٠ مرة، وسجلت الصين أعلى نمو اقتصادي في العالم. يحتل الاقتصاد الصيني حاليًا المرتبة الثانية عالميًا من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عند ٣٤,٠٦ ترليون يوان أو ٤,٩٩ ترليون دولار أمريكي على الرغم من أن نصيب الفرد من الدخل لا يزال منخفضًا عند ٣,٧٠٠$ ويضع جمهورية الصين الشعبية قريبًا من المرتبة المائة بين بلدان العالم. ساهمت الصناعات الأولية والثانوية والثالثة بنسبة ١٠,٦٪ و٤٦,٨٪ و٤٢,٦٪ على التوالي في الاقتصاد الكلي في عام ٢٠٠٩. إذا أخذ تعادل القدرة الشرائية في الاعتبار، فإن اقتصاد جمهورية الصين الشعبية يحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة عند ٨,٧٧$ تريليون أي تبلغ حصة الفرد الأمريكي ٦,٦٠٠$.

كما تحتل جمهورية الصين الشعبية المركز الرابع من حيث عدد السياح الوافدين إليها بنحو ٥٠,٩ مليون سائح دولي عام ٢٠٠٩، والصين عضو في منظمة التجارة العالمية، وإيبك وهي ثاني قوة تجارية في العالم خلف الولايات المتحدة، وتعتبر جمهورية الصين الشعبية أكبر ممتلك أجنبي للدين العام الأمريكي، إذ تستحوذ على ٨٠١,٥$ مليار من سندات الخزينة، وتصنف في المرتبة الثالثة من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، حيث جذبت ٩٢,٤$ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ وحده، كما أنها تستثمر بصورة متزايدة في الخارج بمبلغ إجمالي قدره ٥٢,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ وحده لتصبح سادس أكبر مستثمر خارجي في العالم.

ويعود نجاح جمهورية الصين الشعبية أساسًا إلى التصنيع منخفض التكلفة. يعزى ذلك إلى اليد العاملة الرخيصة والبنية التحتية الجيدة ومستوى متوسط من

التكنولوجيا والمهارة الإنتاجية العالية نسبيًا والسياسات الحكومية المواتية.

ويتفاوت النمو الاقتصادي في البلاد عند المقارنة بين المناطق الجغرافية المختلفة والمناطق الريفية والحضرية. الفجوة في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية آخذة في الاتساع مع معامل جيني قدره ٤٦,٩٪، كما تركز التطوير أيضًا في المناطق الساحلية الشرقية، بينما ترك ما تبقى من البلاد وراءها. للتصدي لهذا، شجعت الحكومة على تنمية المناطق الغربية شمال شرق ووسط الصين.

ويعتمد الاقتصاد أيضًا للغاية على الاستخدام للطاقة وبشكل غير فعال، حيث يستخدم ما بين ٢٠٪ و١٠٠٪ من الطاقة أكثر من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الكثير من العمليات الصناعية. بات الاقتصاد الصيني المستهلك الأكبر في العالم للطاقة، ولكنها تعتمد على الفحم لتزويد حوالي ٧٠٪ من احتياجاتها من الطاقة. أدى هذا الأمر، مع تراخي السياسات البيئية الحكومية، إلى تلوث هائل في المياه والهواء (تمتلك الصين ٢٠ من بين ٣٠ مدينة أكثر تلوثًا في العالم)، وبالتالي فإن الحكومة وعدت باستخدام المزيد من الطاقة المتجددة مع هدف الوصول إلى ١٠٪ من إجمالي الطاقة المستخدمة بحلول عام ٢٠١٠ و٣٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠.

١١. الخصائص الثقافية للصين

تمثل اللغة القومية (هان (الصينية المنطوقة والمكتوبة اللغة الرسمية للبلاد، وهي تستخدم في كافة أنحائها، ومن حيث تعدادها تحتل هذه اللغة المرتبة الأولى في العالم، وتسمى محليًا "زونغ ون" رغم أن اللغة الصينية تشمل أكثر من ٣٠ ألف مقطع (أو رمز) إلا أنه وحسب إحصاء المقاطع الصينية المكتوبة في الكتب والصحف الحديثة في الوقت الحاضر، يشكل حوالي ٣٠٠٠ مقطع صيني ٩٩٪ من نسبة المقاطع الصينية المكتوبة المتكررة. ومن بين الخمسة وخمسين أقلية

قومية، فإن قوميتَي هوي والمانتشو تستخدمان اللغة الهانية، بينما تستخدم كل من القوميات الثلاثة وخمسون الأخرى لغتها الخاصة، ولإحدى وعشرين أقلية قومية لغتها المكتوبة. يتم تدريس اللغات القومية في المدارس والمناطق التي تسكنها هذه الأقليات.

وفي الصين القارية، تسمح الحكومة بدرجة محدودة من الحرية الدينية، لكن التسامح الرسمي يشمل فقط المؤسسات الدينية التي وافقت عليها الدولة دون دور العبادة غير الرسمية مثل المنازل الكنيسيّة. تفتقر الإحصاءات إلى عدد دقيق للمنتسبين الدينيين، ولكن هناك توافق عام في الآراء على أن الأديان وجدت طريقها من جديد إلى المجتمع على مدى السنوات الماضية.

وعلى الرغم من نتائج استطلاعات الرأي المختلفة، فإن الجميع يتفقون على أن الأديان التقليدية مثل البوذية والطاوية والديانات الصينية الشعبية هي المعتقدات السائدة، وفقًا لعدد من المصادر، فإن عدد معتنقي البوذية في الصين يتراوح بين ٦٦٠ مليون شخص تقريبًا، أي ٥٠٪ من الشعب، ومليار شخص أي ٨٠٪، في حين تشكل الطاوية ٣٠٪ أي ٤٠٠ مليون شخص، ولكن بسبب إمكانية أن يعتنق الشخص الواحد اثنين أو أكثر من هذه المعتقدات التقليدية في وقت واحد وصعوبة التمييز الواضح بين البوذية والطاوية والديانات الصينية الشعبية، فذلك يجعل اتباع الأديان أكبر من تعداد السكان الحقيقي، بالإضافة إلى ذلك فإن اتباع البوذية والطاوية لا يعتبر بالضرورة دينيًا من جانب أتباع الفلسفات من حيث المبدأ، حيث إنهم يتجنبون النواحي اللاهوتية.

وقد وصلت المسيحية الصين خلال عهد سلالة تانغ في القرن السابع مع وصول المسيحية النسطورية في عام ٦٣٥ م. أعقب ذلك المبشرون الفرنسيسكان في القرن الثالث عشر، واليسوعيون في القرن السادس عشر وأخيرًا البروتستانت

في القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي بدأت المسيحية تثبت موطئ قدم كبير لها في الصين. من بين الأقليات الدينية في الصين اعتبرت المسيحية الأسرع نموًا (وخاصة في المئتي سنة الماضية)، يتراوح تعداد المسيحيين اليوم تقريبًا بين ٤٠ مليون (٣٪ و٥٤ مليون (٤٪، وفقًا لاستطلاعات مستقلة، في حين تشير التقديرات الرسمية بوجود ١٦ مليون مسيحي فقط، بينما تشير بعض المصادر بوجود ما يصل إلى ١٣٠ مليون مسيحي في الصين.

وفي عام ١٩٨٦، حددت الصين هدفًا بعيد المدى بتوفير التعليم الأساسي الإلزامي لفترة تسع سنوات. بحلول عام ٢٠٠٧، كان هناك ٣٩٦,٥٦٧ مدرسة ابتدائية و٩٤,١١٦ مدرسة ثانوية و٢٢٣٦ مؤسسة تعليم عالي في جمهورية الصين الشعبية. في فبراير ٢٠٠٦، وسعت الحكومة هدفها من التعليم الأساسي بتوفير التعليم الأساسي المجاني تمامًا لتسع سنوات دراسية، بما في ذلك الكتب المدرسية ورسوم التسجيل. ولذلك فإن نظام التعليم الحالي في الصين من حيث التعليم الإلزامي والمجاني لجميع المواطنين الصينيين يتألف من المدارس الإبتدائية والمدارس المتوسطة والتي تستمر لمدة ٩ سنوات (سن ٦–١٥) وتقريبًا جميع الأطفال في المناطق الحضرية يكملون ٣ سنوات في المدرسة الثانوية.

واعتبارا من عام ٢٠٠٧، شمل محو الأمية ٩٣,٣٪ من السكان منهم فوق سن الخامسة عشر. أما معدل محو الأمية بين الشباب الصيني (سن ١٥–٢٤) فوصل إلى ٩٨,٩٪ (٩٩,٢٪ للذكور و٩٨,٥٪ للإناث) في عام ٢٠٠٠. في مارس من عام ٢٠٠٧ أعلنت الصين قرار جعل التعليم "أولوية إستراتيجية» وطنية، حيث ستتم مضاعفة الميزانية الوطنية المركزية للمنح الدراسية ثلاث مرات في سنتين، كما سيخصص مبلغ ٢٢٣,٥ مليار يوان (٢٨,٦٥ مليار دولار أمريكي) من التمويل الإضافي من الحكومة المركزية في الخمس سنوات المقبلة لتحسين التعليم

الإلزامي في المناطق الريفية.

ويحرص كثير من الآباء على تعليم أطفالهم وتذهب في كثير من الأحيان أجزاء كبيرة من دخل الأسرة على التعليم. الدروس الخصوصية والأنشطة الإبداعية، كما هو الحال مع اللغات الأجنبية أو الموسيقى تحظى بشعبية بين أسر الطبقة المتوسطة الذين يستطيعون تحمل تكاليفها، وتختلف نوعية الكليات والجامعات الصينية اختلافًا كبيرًا في جميع أنحاء البلاد، والجامعات التي تتصدر القائمة في برنامج الصين الرئيسي هي:

- جامعة نانجينغ (نانجينج)
- جامعة العلوم والتكنولوجيا في الصين (هيفي)
- جامعة تشجيانغ (هانغتشو)
- جامعة ووهان (ووهان)
- قوانغتشو: جامعة صن يات صن (و تعرف أيضا باسم جامعة تشونغشان)
- بكين: جامعة بكين وجامعة تشينغهوا وجامعة رنمين الصينية وجامعة بكين للمعلمين.
- شنغهاي: جامعة فودان وجامعة شنغهاي جياو تونغ وجامعة تونغجي وجامعة شرق الصين للمعلمين.
- هاربين : معهد هاربين للتكنولوجيا
- تيانجين : جامعة نانكاي وجامعة تيانجين
- جامعة شيان جياوتونغ (شيان)

وبعد انفصال الصين عن الاتحاد السوفيتي، بدأت الصين بتطوير أسلحة نووية خاصة بها، وقامت بتفجير أول سلاح نووي بنجاح في عام ١٩٦٤ في لوب

نور. بينما كان إطلاق برنامج القمر الصناعي نتيجة طبيعية لهذا الأمر، والذي بلغ ذروته في العام ١٩٧٠ مع إطلاق "دونغ فانغ هونغ" الأول، أول قمر صناعي صيني. وهذا ما جعل من جمهورية الصين الشعبية خامس أمة تطلق قمرًا صناعيًا بشكل مستقل.

في عام ١٩٩٢، تم الترخيص لرحلة شنتشو الفضائية المأهولة، وبعد أربعة اختبارات غير مأهولة أطلقت شنتشو ٥ في ١٥ أكتوبر سنة ٢٠٠٣، وذلك باستخدام مركبة إطلاق لونج مارش ٢إف وحاملة رائد الفضاء الصيني يانغ لي وي، مما يجعل من جمهورية الصين الشعبية ثالث دولة ترسل رحلة مأهولة بالإنسان إلى الفضاء من خلال مساعيها الخاصة. وأرسلت الصين ثاني مهمة مأهولة لها مع طاقم من اثنين، تحت اسم "شنتشو ٦" في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٥.

وتمتلك الصين ثاني أكبر ميزانية للبحوث والتنمية في العالم، ومن المتوقع أنها استثمرت أكثر من ١٣٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ أي بزيادة أكثر من ٢٠٪ عن عام ٢٠٠٥، وتواصل الحكومة الصينية التركيز الشديد على البحث والتطوير من خلال خلق المزيد من الوعي العام للإبداع والابتكار وإصلاح النظم المالية والضريبية لتشجيع النمو في الصناعات المتطورة.

وفي عام ٢٠٠٦، دعا الرئيس الصيني هو جين تاوا الصين لتحقيق الانتقال من اقتصاد قائم على التصنيع وحسب، إلى اقتصاد يقوم على الابتكار، ووافق مجلس النواب الوطني على زيادات كبيرة في تمويل البحوث. ومن أهم المجالات التي تقدمت فيها الصين علميا أبحاث الخلايا الجذعية والعلاج الجيني، والتي يراها البعض في العالم الغربي محط جدل، فإنها تواجه الحد الأدنى من العقبات في الصين. يوجد في الصين نحو ٩٢٦,٠٠٠ من الباحثين، تسبقها فقط الولايات المتحدة بنحو ١,٣ مليون.

وفي عام ٢٠٠٧ نجحت جمهورية الصين الشعبية في إرسال مركبة الفضاء تشانغ (تيمنًا بآلهة القمر الصينية القديمة) إلى مدار القمر لاستكشافه كجزء من البرنامج الصيني لاستكشاف القمر، وتخطط الصين لبناء محطة فضاء صينية في المستقبل القريب وتحقيق هبوط على سطح القمر برواد فضاء صينيين في العقد القادم وكذلك مهمة مأهولة إلى كوكب المريخ، وفي عام ٢٠٠٨ أرسلت الصين بنجاح سفينة الفضاء شنتشو ٧، مما جعلها ثالث دولة لديها القدرة على إجراء عملية سير في الفضاء.

وتعمل الصين حاليًا على تطوير برامجها الإلكترونية وأنصاف النواقل وصناعات الطاقة بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، في محاولة للحد من التلوث الناجم عن محطات الطاقة التي تعمل بحرق الفحم، كانت الصين رائدة في نشر المفاعلات النووية بسرير الحصى والتي تعمل أكثر برودة وأكثر أمنًا ولها تطبيقات محتملة في اقتصاد الهيدروجين.

ويوجد في الصين أكبر عدد من مستخدمي الهاتف الخلوي في العالم، مع أكثر من ٧٠٠ مليون مستخدم في شهر يوليو من سنة ٢٠٠٩. كما لديها أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت في العالم.

ثانيًا: السياسة القومية للتعليم في الصين:

تنظم القطاع التعليمي في الصين مجموعة من القواعد والقوانين التي تحدد الهيكل التعليمي والأدوار والمسئوليات لكل مستوى على حدة، هذا بالإضافة إلى أن الصين شهدت تحولا كبيرا إلى اللامركزية فيما يخص عملية صنع القرار والترتيبات المالية من الحكومة المركزية لمنظمات الحكومة المحلية والدُنيا. كما يتم إدارة التعليم الأساسي عمومًا في الريف (على سبيل المثال، الفرعية) والمستويات المحلية، مثلها مثل بعض أنماط التعليم المهني والبالغين، كما يتضمن

التعليم الثانوي العالي على التعليم الثانوي المهني؛ والذي تتم إدارتها على المستوى المحلي على نحوٍ متزايد، هذا وقد احتفظت الحكومة المركزية بدور الإرشاد والسياسة العامة، وبعيدًا عن وزارة التربية والتعليم، فلا زالت هناك مؤسسات للتعليم العالي تتم إدارتها من خلال وزارات الاختصاص، على سبيل المثال، وزير التمويل ووزير العدل، الخ.

ومن الجدير بالذكر أنه مع وصول الحزب الشيوعي للحكم، حظيت الصين في أعقاب ١٩٤٩ بدور سيادي في جميع قطاعات الحياة الوطنية، متضمنًا شؤون التعليم. هذا وقد حظي الحزب الشيوعي الصيني بحكم احتكاري على جمهورية الصين الشعبية، أدى «الكفاح الثنائي» بين حزب الراديكاليين والمعتدلين في الحزب الشيوعي الصيني أثناء معظم الفترة التي تلت ١٩٤٩ إلى تذبذبات في السياسات التنموية الوطنية والتعليم، كما تصارع أعضاء الحزب حول الأهداف والسبل البديلة للتنمية الوطنية. هذا وقد خدم النظام التعليمي كآلية فعالة للتنبيه للموضوعات التنموية الخاصة بالحزب بدلًا من المؤسسات المستقلة للتغيير الاجتماعي والمعلمين والآباء، وتم الشروع بسياسات تعليمية كبرى لحل الأزمات الدائمة بشأن الأدوار السياسية الأيدلوجية للتعليم مقابل الأدوار الاقتصادية للتعليم، والتعليم للكفاءة الاقتصادية مقابل التعليم للمساواة والعدالة الاجتماعية. وفي هذا الشأن ينعكس الدور المناسب للمثقفين في جمهورية الصين الشعبية والمجتمع الذي يُقدم ظاهريًا اهتمامات الطبقة الكادحة. ويعكس تحول السياسة في التعليم تحولًا في السلطة وتنمية المنظور بين فصائل الحزب، وتمدنا دراسات القضية لقضايا تعليمية محددة، رسم فعلي وكمي للروابط بين سياسة الحزب والسياقات التنموية الوطنية والتنمية التربوية.

وفي أعقاب فترة ١٩٤٩، سيطر الحزب الشيوعي الصيني على الدولة

والمجتمع المدني أيضًا، على الرغم أن علاقة السيطرة هذه قد بدأت تقل بشكلٍ ما في السنوات الأخيرة، أخذ قادة الحزب الشيوعي الصيني بادرة بسياسة لفصل قادة الحزب والدولة في المضمار الاقتصادي والتعليمي وبعض النواحي الأخرى، وقد نُودي لسياسة الإصلاح الاقتصادي لتقليل دور الدولة في الإنتاج الاقتصادي، وقد فقدت العقيدة الشيوعية التمساها في المتجمع المدني وظهرت المجموعات غير الحكومية على السطح، لتبدأ في تحدي هذا التطور، حيث إن الشعب الصيني أصبح أكثر تعلمًا وحيث إن وسائل الاتصالات أصبحت أكثر تنوعًا من ذي قبل، فقد تبدو السمة العامة للمجتمع المدني بأنه متعلم، ومما لا شك فيه أن مثل هذه التغيرات ستساهم في الطلب الشعبي من المجتمع المدني، والذي قد يؤدي إلى تغيرات عكسية في الدولة والحزب الشيوعي الصيني.

ويظهر ذلك جليا في تركيز الحزب الشيوعي الصيني على التنمية الاقتصادية والسياسات المزدوجة للإصلاح والانفتاح على الخارج لبعض الوقت، وليس فقط لأن هناك دعما جماهيريا لمثل هذه السياسات، بل سيكون هناك تقدم اقتصادي، والذي سيدعم انتداب شرعية الحزب الشيوعي الصيني ليحكم البلاد، بالإضافة إلى أن التنمية الاقتصادية ستخلق محفزات إضافية للإصلاح السياسي، وحينها يجب على الحزب الاستمرار في مواجهة تحدي مقابلة الطلب الجماهيري والاقتصادي للإصلاح السياسي والمحافظة على نسبة التقدم ودرجة الإصلاح السياسي لتأكيد قبضته على السلطة، ولا شك أن بعض التعرج في السياسة سيكون حتميًا. بالإضافة إلى التحدي الذي يواجه الحزب، يوجد الاقتصاد والعواقب الأخرى نتيجة انضمام الدولة للمجتمع التجاري الدولي، ويبدو أن هناك دورًا مُصغرًا للدولة في الإنتاج الاقتصادي والتطبيق الأوسع للتكنولوجيا وقنوات أخرى مفتوحة للاتصالات (بما في ذلك الإنترنت) بالإضافة إلى المجابهة بين كفاءة الاقتصاد

والمساواة الاجتماعية التي يجب أن يتم تسويتها، سوف يتولد من التفاوت الكبير بين فئات المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا مما يولد عدم استقرار سياسي، والذي قد يُهدد استمرار التقدم الاقتصادي. سوف يحتاج الحزب لمواجهة زيادة هذا التفاوت الاقتصادي والاجتماعي لضمان الاستقرار السياسي وبقائه و/ أو تحقيق مجتمع أكثر إنسانية وأكثر عدلا»، وتبدو التنمية بأشكالها المختلفة مجالا فسيحا للتنمية في قطاع التعليم.

ويذكر أن الحزب الشيوعي الصيني أظهر على مر السنوات قدرته على تبني التغيير، ويبدو أنه سيستمر في تنفيذ الإصلاحات الداخلية والخارجية ليحافظ على سلطته. وحيث يستمر الحزب الشيوعي الصيني في دفع «السوق الاشتراكي الاقتصادي مع سمات الصينيين، يجب عليه أيضًا مجابهة تحدي الاستجابة للطلب من المجتمع المدني للتغيير وممارسة السيطرة على الاتجاه وسرعة مثل هذا التغيير. تُعتبر علاقة السلطة بين الحزب الشيوعي الصيني والدولة والمجتمع المدني هامة لتحديد السياسة الصينية للتنمية القومية وللتعليم، وقد يكون للتعليم تأثير غير مباشر على المؤسسات والمنظمات التي تُشكل السياسة والتنمية في نظام التعليم.

وعلي جانب آخر، فقد انطلقت تغيرات السياق الاجتماعي الاقتصادي الرئيسي كجزء متكامل من إصلاح المنظومة التعليمية وإصلاح المنهج الدراسي في الصين بعد عام ١٩٩٦، وقد بدأ تغير غير مسبوق في عُمق واتساع منهج عقدٍ منذ تشكيل مجلس الشعب لجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ على الرغم أنه كان هناك سبعة «إصلاحات» رئيسية في المنهج التعليمي في السنوات السابقة، ولكن لم يكن هناك أي إصلاح في المنهج التعليمي من قبل الحكومة في الصين مفتوحًا لبحث النتائج والتجارب العملية من المجتمع الدولي على الصعيد الأول، وقد كانت هناك مشاركة فعالة من قبل المجتمع المحلي، بما في ذلك المعلمين والطلاب والآباء

والقطاعات العلمية والتجارية على الصعيد الآخر، وقد بدأ الإصلاح في شكل استقصاء إحصائي نظمته وزارة التربية والتعليم للتعليم الأساسي خلال يوليو ١٩٩٦ ونهاية ١٩٩٧ بتطبيق نظام التعليم الإلزامي عام ١٩٩٢، والذي احتوي على أكثر من ١٦,٠٠٠ طالب وأكثر من ٢,٠٠٠ معلم وأماكن أساسية في تسع ولايات، بالإضافة إلى المكاتب القيادية في التعليم للمجلس الاستشاري الوطني، ويعتمد إصلاح المنهج أيضًا على الدراسات المقارنة للمجتمع الأكاديمي في تنمية المنهج التعليمي، ويعتمد أيضًا على خبرات واستراتيجيات الدول الأخرى مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا واليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية وتايلاند وروسيا والسويد وفنلندا ونيوزيلندا والهند والبرازيل ومصر في محاولة لاستيعاب فوائد جهود الإصلاح العالمية (على مستوى العالم) في تطوير المناهج التعليمية الأساسية.

ومن المتوقع أنه –وفي غضون سنوات قليلة قادمة– سيظل التعليم وكأنه «مسيَّرًا» للمؤسسات الاجتماعية بدلًا من كونهِ آلية مستقلة للتغيير الاجتماعي، وستعتمد درجة استقلاليته وجهًا لوجه مع الجمهورية الشعبية الصينية على امتداد الإصلاح السياسي وامتداد خصخصة التعليم، على الرغم أن التعليم سيظل أساس التنمية القومية المعتمدة على العلم والتكنولوجيا وميزة نسبية في الموارد البشرية، ويبدو أن سياسات التعليم تخاطب عددًا من الأسئلة التنموية الأساسية: ما هو تعريف المثقف الصيني في بيئة عالمية متزايدة تتسم بتغير تكنولوجي سريع؟ ما هو الجمع الأمثل بين المتداخلات في التعليم في القطاعات الأخرى يُمكن تنفيذه لمساعدة مجموعة كبيرة من السكان المُهمشين خارج الفقر؟ إلى أي مدى يُمكن للنظام التعليمي أن يُستخدم ليساهم في خلق مستوى اجتماعي مقبول في عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية؟ سوف تُحدد الإجابة على هذه الأسئلة: من

سيتعلم؟ وكيف سيتعلمون؟ ومحتويات التعليم!.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التعليم المركزية قامت بصياغة سياسة لتطبيق متطور على مستوى المقاطعات والبلديات، كما صدق المجلس الرسمي في يناير ١٩٩٩ على خطة عمل لتقوية التعليم للقرن الحادي والعشرين، كما تتضمن السياسات والاستراتيجيات الرئيسية للحكومة بتضمين التعليم عام ٢٠١٥ كأحد العوامل المحركة للإصلاح والتنمية، هذا وتهدف الصين إلى إنشاء نظام تربوي كامل مستدام (بالإضافة إلى التشديد على تكنولوجيا التعليم/المعلومات)، الذي يستخدم جودة التعليم لتنمية الصين ورفع المستوى الثقافي للمجتمع الصيني بحلول القرن الحادي والعشرين، وسوف يتضمن هذا الأمر المزيد من عمليات التكامل، وخاصة عبر التقسيم المهني/الأكاديمي، أكثر مما هو عليه في الوقت الحاضر، كما سيتضمن إصلاح للمنهج التربوي وتحسين لجودة هيئة المعلمين، هذا بالإضافة إلى زيادة سُبل الوصول للتعليم العالي، كما أن الحكومة أعطت أولوية سياسية كبرى لزيادة الروابط بين التعليم العالي وسوق العمل وتطوير روابط قوية بين البحث والصناعة من خلال مخططات حاضنة وتنمية روابط التكنولوجيا والعلوم، هذا وتُعد هذه المبادرة من خلال ٢١١ مشروع قوية جدًا لتنمية مؤسسات البحث/وزارة التربية والتعليم لتتوافق المعايير الدولية، كما تجدر الإشارة إلى أن الصين تُخطط إلى اختبار التقنيات العتيقة واستخدام القمر الصناعي وتقنيات التعلم عن بُعد المرتكز على أجهزة الحاسوب لتعزيز سُبل الوصول للتعليم وتدريب المعلمين ودعم تقديم مداخل جديدة لتحريك المتعلمين وتشجيعًا على التفكير الإبداعي وحل المشاكل.

ومن الجدير بالذكر أن الديمقراطية التنموية والاحتكام إلى القانون أصبح كلا منهما مكملًا للآخر للأخذ بيد الصين إلى الأمام. وهناك درس هام مُستفاد من الفوضى في التعليم والاقتصاد أيضًا في الصين أثناء سنوات الثورة الثقافية

(١٩٦٦-١٩٧٦)، وهو أن المركزية الزائدة ستعرقل الديمقراطية المشتركة والابتكار الفعَّال الخامد في المجتمعات المحلية، والذي يسيطر عليه «النية الحسنة» للسياسيين المستقلين، وقد يُخطئ مسئولو الحكومة في صنع قرارات قد تؤدي إلى كوارث قومية، هذا وقد تطور النظام القومي للتشريعات التربوية بشكلٍ تمهيدي منذُ أن تطورت القوانين التربوية من منتصف الثمانينات ١٩٨٠، لتتماشى مع الإصلاحات التربوية والهيكلية لتوسيع الدخول والمساواة للمشاركة الديمقراطية، والتي تشمل قانون المدارس وقانون الامتحانات التعليمية وقانون الاستثمار في التعليم وقانون التعلم مدى الحياة.

يظهر الشكل التالي نظام التعليم بالصين:

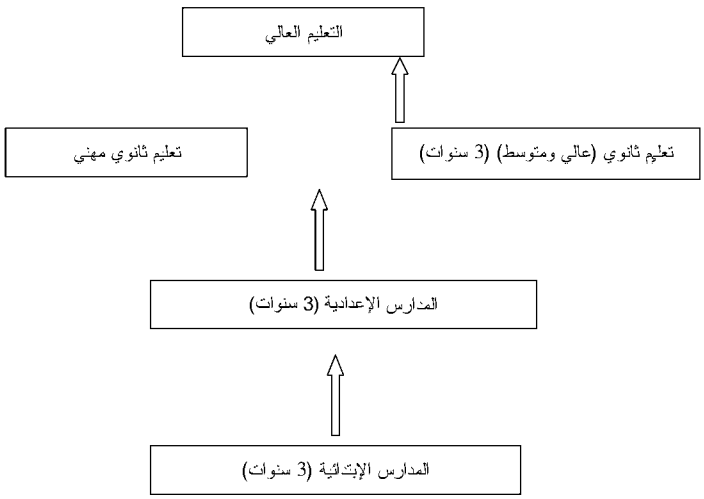

وقد استخدمت الحكومة التشريعات التربوية (مع توزيع المنح والتخطيط والتقييم وسياسة التوجيه وخدمات المعلومات ورصد تنفيذ التشريعات ذات الصلة والإجراءات الإدارية الضرورية) حيثُ تخدم الوسائل في الإدارة الكلية للتعليم في تأكيد التطبيق الفعّال للتعليم لدولة تتميز بسياسة تربوية والاتجاه الصحيح للتدريس (التعليم) والمعايير المستندة إلى تطوير البنية التحتية/والمرافق وحقوق المساواة

والعدالة التعليمية للتعلم ولضمان الحقوق المشروعة للمدارس والمعلمين والطلاب، ولهذا تُعد الأعمال الإدارية الجوهر بينما اللوائح التعليمية والتشريعات المحلية ملحقات فقط.

وقد تم وضع عدة قوانين تعليمية وأنظمة رئيسية منذُ منتصف التسعينات، وتتضمن ما يلي:

- قانون التعليم الإلزامي
- قانون التعليم،
- قانون المعلمين،
- قانون التعليم العالي،
- لوائح الدرجات الأكاديمية،
- قانون تعزيز التعليم الخاص وغير الحكومي،
- القانون القومي لنظام اللغات والشهادات،
- لوائح البرامج والمؤسسات التعليمية بين الصين والغرب،

كما تم سن بعض التشريعات التعليمية المختلفة طبقًا للمناقشة التي تمت بين الجهات المعنية مثل الحكومة المركزية والموظفين التربويين وصانعي السياسة والخبراء والجامعات والمعلمين وغيرهم. هذا وقد حازت جميع الجهود المبذولة على المستوى القومي والمحلي على اهتمامٍ كبير لضمان جودة التعليم مع الإطار التشريعي.

وأصدر مجلس الدولة مرسومًا في إصلاح وتطوير التعليم الأساسي، مايو ٢٠٠١، والذي ينص على أن تطبيق قانون التعليم الإلزامي لتسع سنوات في المناطق الريفية تحت قيادة مجلس الدولة للنظام الإداري مسؤولية للحكومات المحلية وتكون الإدارة مُقسمة على المقاطعات والبلد وسلطات المنطقة، حيثُ

تعلب حكومة المحافظة الأدوار الرئيسية. وقام نظام الإدارة هذا بانتداب الحكومات لتكون مسئولة عن تمويل التعليم الأساسي وحركت النقطة المحورية للاستثمار في التعليم من المستوى الأدنى لمستوى البلدات والذي له قدرة أقوى لتعبئة الموارد.

وفي ذات الشأن، يذكر أن التعليم العالي على الصعيدين المركزي والمحلي تتم إدارته من قبل حكومة المقاطعة والتي تتحمل المسؤولية الرئيسية، وفي الوقت ذاته قامت الجامعات المستقلة بتوسيع حكمها الذاتي في مصادر التمويل وأولويات البرامج، كما عززت شراكتها مع الجهات المعنية.

وعلى جانب آخر، فإن التعليم الفني المهني يمتلك نظام إدارة يضم جميع قيادات مجلس الدولة والإدارة على مختلف المستويات، حيثُ تقوم السلطة المحلية بصنع القرارات والحكومات بالتنسيق والقطاعات الاجتماعية بالتعاون، وقد شاركت المنظمات المهنية التجارية/الصناعية ومؤسسات المجتمع المدني بشكلٍ متزايد في الإدارة الكلية للتوظيف القائم على المهارات المعتمدة على التعليم الفني المهني.

وتشجع السلطات العامة وتدعم وتوجه وتُدير تنمية المدارس بجميع أنواعها الخاصة/ ذات الإدارة الفردية ومع التنوع في التعليم. ولقد تطور التعليم لدرجة جعلت جميع القطاعات الاجتماعية تشارك برعاية المؤسسات التعليمية المتنوعة مع المدارس الحكومية بوصفها الكيان الرئيسي، حيثُ تطور المدارس العامة والخاصة بشكلٍ متزامن. هذا وقد خلق القانون التعليمي للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في جمهورية الصين الشعبية والأنظمة المتعلقة بتطبيق القانون بيئة قانونية ومؤسسية أفضل للتعليم الخاص/غير الحكومي.

وتقوم المدارس الإبتدائية والإعدادية بتسجيل الطلاب من المجتمعات المحلية بدون امتحانات، أما المدارس الثانوية (وخاصة المدارس التي لديها معمل رئيسي) والمدارس المهنية الثانوية تقوم بوضع اختبارات لقبول طلاب جُدد، ويوجد عند

التخرج من المدرسة الثانوية اختبارات تخرج موحدة على مستوى المقاطعة/ البلدية، ولهذا فإن اختبارات دخول الجامعة عليها تنافس شديد، على الرغم من تزايد نمو التسجيل بشكلٍ حاد مما لا يقل عن ٥٪ في أوائل الثمانينات ١٩٨٠ إلى ما يوقف ٢٠٪ في أواخر التسعينات ١٩٩٠ وأوائل الألفية ٢٠٠٠، وقد أدى التضخم والتنوع في التعليم العالي وخاصة في أواخر التسعينات ١٩٩٠ إلى انخفاض المنافسة المكثفة للقبول في الجامعات، حيثُ تُدار معاهد التعليم العالي بتمويل معظمه من الحكومات وبعض المصادر الاجتماعية المتنوعة، من بينهم العائلات والطلاب حيثُ يدفعونَ جزءًا من رسوم التعليم والنفقات الأخرى.

وقد بُذلت الجهود الإصلاحية لتطوير وتحسين نظام توظيف خريجين الجامعات والمدارس المهنية، الموجه نحو السوق والحكومة المنظمة والجامعة/ المدرسة المُوصَى بها والاختيار المتبادل لاختبارات الخريجين وأصحاب العمل.

تطوير نظام التعليم غير الحكومي والتعليم مدى الحياة

طالما كانت فكرة بناء مجتمع متعلم ونظام التعلم مدى الحياة هدفًا تنمويًا قوميًا والذي تم تضمينه في قانون التعليم، حيثُ تنص خطة إنعاش التعليم التي أصدرتها وزارة التربية والتعليم عام ٢٠٠٣-٢٠٠٧، أنه من خلال نظام التعليم الإلزامي لتسع سنوات العالمي، والذي يعتمد أساسا على تعميم التعليم الثانوي والتعليم العالي الممتد والتعليم المهني وتعليم البالغين بحلول ٢٠٢٠، سوفَ يتشكل نظام التعليم القومي الحديث ونظام التعليم مدى الحياة أيضًا، والذي رُسمَ بانتظام مقبول وعقلاني وتم تنسيق تطويره، يتم منح فرص التعلم المتنوعة للأعضاء الاجتماعيين، حيثُ أصبح المشتغلين بالتعليم أكثر مرونة وتنوعًا، وتم دعم خدمات تعليم المجتمع والتعليم الاجتماعي. وتوجد أفعال سياسية كبيرة في تطوير الأشكال المختلفة للتعليم المستمر، بما في ذلك التعليم على الإنترنت والكليات المسائية

وكليات العمال وكليات بالمراسلة وكليات الإذاعة والتلفزيون واختبارات للتعلم الذاتي ومعاهد تدريب متنوعة.

ثالثًا: نظام التعليم العام في الصين:

يبدأ النظام التعليمي الصيني من عمر ثلاث سنوات: ثلاث سنوات لمرحلة رياض الأطفال، وست سنوات للمرحلة الإبتدائية، وثلاث سنوات لمرحلة الثانوية الدُنيا، وثلاث سنوات لمرحلة الثانوية العُليا (أو التدريب المهني)، ويتبعه التعليم الثلاثي، كما تعد رياض الأطفال متوفرة للأطفال في المدن الكبرى، على النقيض من النمط القديم الذي يتبعه جزء من المقاطعة الذي تمتلكه المشاريع الصغيرة، بالإضافة إلى أن هناك تزايدًا واضح في أعداد رياض الأطفال في المُدن الكبرى، وكما أشرنا سابقا، يبدأ التعليم الإلزامي عند سن ست سنوات، وتستمر هذه المرحلة من ٩–١٥ عام حتى ينهي الطالب المرحلة الثانوية الدُنيا. هذا وتهدف الصين لأن يكون لديها تعليم إلزامي أساسي لتسع سنوات بنسبة ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠١٠، في حين يوجد في بعض المقاطعات والبلديات تسجيل بنسبة ١٠٠٪ لمرحلة التعليم الأساسي، بينما يوجد في المقاطعات الأفقر، وخاصة من لديهم أعداد بعينها من الأقليات، سجل سيء نسبيًا للتسجيل واحتفاظ خاص، في السنوات القليلة الأولي للتعليم.

كما يُعد النظام التعليمي الصيني بالنسبة للمواطنين الصينيين بمثابة نظام فحص مُشدد يرتكز على النتائج، الامتحانات التي تُعقد في نهاية المرحلة الثانوية الدُنيا والعُليا، بالإضافة إلى أن هناك امتحانًا منفصلًا لدخول الجامعة، حيثُ تعد الفحوصات المقياس الأساسي "لجودة" والنجاح في الامتحانات؛ الذي يُعد شرطًا أساسيًا لدخول المدارس الثانوية العُليا (أو المدارس المهنية)، وخاصة لدخول الجامعة، على الرغم أن تركيز الفحص المستمر في المدارس يعني بالضرورة أننا نستطيع أن نرى الغرض من التعليم من خلال النجاح في الامتحانات، وليس من خلال تنمية المعرفة

والمهارات وفهم أنفسهم، أو من خلال التنمية الشاملة للفرد، حيثُ اعترفت وزارة التعليم بهذا الأمر مؤخرًا، كما كانت هناك بعض المبادرات لتعزيز التعليم ذي "الجودة الموجهة" المناقض للنظام الحالي" لسياسة الفحص الموجه"، وسوف يتضمن هذا التركيز الجديد على تغيير الاتجاه الأساسي، وليس فقط بين المعلمين والطلاب، ولكن بين الآباء والمجتمع ككل؛ والذي سيكون بمثابة تقدم بطيء.

ويتشكل كيان «التعليم الأساسي» في الصين من التعليم ما قبل المدرسة لثلاث سنوات، ويليه ست سنوات في المرحلة الإبتدائية، ويليه ثلاث سنوات من التعليم الثانوي المنخفض (المدرسة الأساسية العليا) ويليه ثلاث سنوات من التعليم الثانوي (المدرسة الثانوية)، وكانت توجد المرحلة الإبتدائية المؤلفة من خمس سنوات خلال الثمانينات ١٩٨٠ والتسعينات ١٩٩٠، وخاصة في المناطق الريفية، ويوجد في التعليم الثانوي قطاع كبير متزايد من التعليم التقني المهني، والذي يُقدر ب ٥٠٪ من النسبة الكلية للتسجيل في المرحلة الثانوية، أما على مستوى التعليم العالي فتوجد جامعات من ٢-٣ سنوات، ويغلب على معظمها الطابع التقني المهني، أما جامعات الأربع سنوات فتعطي شهادات جامعية درجة البكالوريوس، كجامعات الراديو والتلفيزيون وبعض الأشكال الأخرى من مؤسسات التعليم العالي، وعادة ما تأخذ درجة الماجستير من ٢-٣ سنوات والدكتوراه تأخذ ثلاث سنوات إضافية، ويحدد الشكل الأول هيكل منظومة التعليم الصيني.

وتعتبر وزارة التربية والتعليم، بقيادة مجلس الدولة بوصفهِ السلطة المركزية، مسئولة عن التخطيط في جميع النواحي وصانعة سياسة التعليم، مع إدارة التعليم الأساسي اللامركزية إلى حدٍ كبير على مستوى المقاطعات/البلديات وحكومات المحافظات، ويتم الإدارة والإشراف على التعليم العالي على مستويات الأمة والمقاطعات والبلديات، ويحدد الشكل الأول نظام التعليم في الصين.

هذا ويظل التعليم في الصين إلزاميًا حتى تسع سنوات، فيدخل الأطفال المرحلة الإبتدائية عند سن ست سنوات، وقد يدخل الأطفال قبل المرحلة الإبتدائية مرحلة تعليم ما قبل المدرسة لسنواتٍ قليلة، وينقسم التعليم الإلزامي إلى ست سنوات مكونة من ثلاث سنوات للمرحلة الإبتدائية وثلاث سنوات للمرحلة المتوسطة (الإعدادية).

ويشرع الطلاب، بعد إتمام التعليم الإلزامي لتسع سنوات، في الدخول لاختبارات المرحلة الثانوية والمزودة بثلاث أنواع مختلفة من المدارس، المرحلة الثانوية العامة والتي تُعد الطلاب لبدأ اختبارات الدخول للجامعات الحكومية والدخول بالتالي إلى التعليم العالي، وتقدم المدارس المتخصصة (والتي تُترجم أحيانًا «بالتقنية») والمهنية (والتي تُترجم أحيانًا «بالمهنية») تعليما وتدريبا على مواد/مهن خاصة، ويدخل الخريجون من هاتين المدرستين سوق العمل، على الرغم أنه يُمكن للخريجين من المدارس المتخصصة أن يدخلوا امتحانات القبول للجامعات الحكومية ودخول الجامعات المهنية، وهذا أمر نادر الحدوث للغاية.

شكل يوضح هيكل وسلم نظام التعليم في الصين

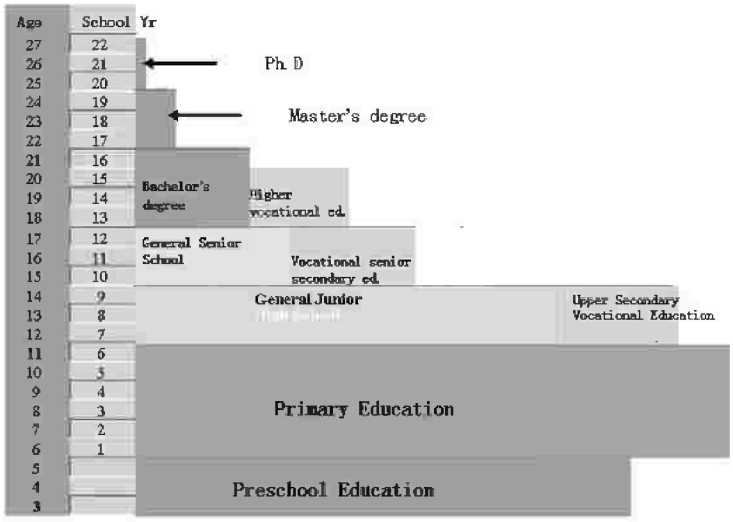

ويبين الجدول التالي عرض إحصائي لنظام التعليم من حيثُ عدد المدارس والطلاب والمعلمين بغرض فهم حجم وتقدم التعليم الأساسي في البلاد منذُ تطبيق التعليم الإلزامي لتسع سنوات.

جدول يوضح إحصائيات لنظام التعليم في الصين (٢٠٠٥)

المرحلة	المدارس	هيئة التدريس	الطلاب	معدل نمو التسجيل
التعليم العالي	٢,٢٧٣	١,٠٥٠,١٦٤	٢٠,٩٤٩,٦٤٥	٪٢١
الثانوية العليا	٣١,٢٧٣	٢,٠٦٠,٣٨٣	٣٩,٩٠٠,٩٣٩	٪٥٢,٧
الثانوية المنخفضة	٦٢,٤٨٦	٣,٣٧١,٨٣٩	٦٢,١٤٩,٤٤٢	٪٩٥
المرحلة الإبتدائية	٣٦٦,٢١٣	٥,٥٩٢,٤٥٣	١٠٨,٦٤٠,٦٥٥	٪١٠٦,٤
مرحلة التعليم ما قبل المدرسة	١٢٤,٤٠٤	٧٢١,٦٠٩	٢١,٧٩٠,٢٩٠	٪٤١,٤

المصدر: يانج جين: التعليم الأساسي في الصين، الكلمة الرئيسية في مؤتمر اليونسكو تحت رعاية المؤتمر الدولي حول تنمية التعليم في المناطق الريفية، بكين، باودينغ، مايو ٢٠٠٥.

وتهدف السياسة التعليمية في الصين لتطوير شامل للمعلمين في النواحي الأخلاقية والفكرية والبدنية والأبعاد الجمالية والمهارات الخاصة بالحياة العملية أيضًا، ليصبحوا بذالك عاملين اجتماعيين مؤهلين لديهم مثل عُليا مُثقفين ولديهم شخصية أخلاقية منضبطة.

ويلاحظ انخفاض معدلات المتخلفين عن التعليم نسبيًا، ولكن في بعض المناطق

السلبية يتطلب الأمر سياسة الانتباه للنسب المئوية الصغيرة التي قد تُخفي المشاكل التعليمية الكبرى في التعليم وخاصة في المناطق الريفية، ويشير المعدل المرتفع نسبيًا لمعدل الخريجين على مستوى المرحلة الإبتدائية إلى معدل اكتمال مرتفع، كم يوجد نسب ارتفاع ملحوظ للنسب المئوية لمعلمي المرحلة الإبتدائية الذين حققوا المستوى التعليمي المطلوب (١٩٩٨-٢٠٠٥).

وفى مايو ١٩٩٩، بدأ التحضير للمنهج التعليمي الجديد، حيث تم نشر العشرات من التحقيقات على مشاكل واقعية لبرنامج المدارس الحالي، كما تم النظر في برامج المدارس في البلاد والمناطق الأخرى كمرجع، حيث وجب تطوير هيكل المنهج في التمهيد الإرشادي لإصلاح المنهج في جوانب التكافؤ والشمولية والاختيار، تم تصميم هيكل المنهج التعليمي الإلزامي السابق تماشيًا مع برنامج «مو» للتعليم الإلزامي لتسع سنوات والمرحلة الإبتدائية كاملة الوقت ومنهج المرحلة الثانوية الدنيا، (المهنية) التي قصرت الطلاب في التنمية الشاملة بالطرق التالية:

١) معدل منهج المادة الدراسية ومنهج الخبرة ليس معقولًا مقارنة بالمنهج التعليمي في ١٩٨٦، فالمنهج التعليمي في ١٩٩٢ مقسم إلى جزئين، المنهج التعليمي المعتمد على التدريب والمنهج النشاطي، ويبدو من معدل ساعات الفصل الدراسي والتطبيق أن قدرة الطلاب التطبيقية ليست مبنية بشكلٍ جيد بسبب نقص تجربة المناهج.

٢) يجب إعطاء المزيد من الاهتمام للمناهج الشاملة، وقد ظل المنهج المجزأ في هيكل المنهج التعليمي في ١٩٩٢ في المقدمة، ويعتبر منهج المرحلة الإبتدائية لتسع سنوات هو الوحيد الذي يعتبر المجتمع فيه بمثابة المنهج الشمولي، في حين أن ١٣ منهج تعليمي في المدارس الثانوية الدنيا مناهج متفرقة، ولا يُعطي النظام الصارم في المنهج التعليمي الاهتمام الكافي للقانون الإدراكي للطلاب والمطالب المادية والتنمية

الذهنية، والتي لا تعكس أيضًا التكامل الفعلي للتنمية الاجتماعية الانضباطية.

٣) ويُعد المعدل الغير متوازن للمواد التعليمية وتوزيع ساعات الفصل الدراسي، على سبيل المثال، التعليم الإلزامي لتسع سنوات، والذي تغطي فيه مادة اللغة الصينية والرياضيات معظم الوقت، قرابة ٢٨٪ و١٨٪ من النسبة الكلية (علي سبيل المثال، نظام المدارس ٣-٦) في حين يغطي العلم الاجتماعي حوالي ٧٪ وعلم الطبيعة ٨٪ فقط.

٤) يجب الأخذ بعين الاعتبار التميز الإقليمي المحلي بشكلٍ أكبر وتحسين المنهج التعليمي المحلي، ويخضع التعليم الصيني الأساسي لنظام للإدارة المحلية والمركزية، في حين أن جمهوري الصين الشعبية لديها تميز إقليمي ملحوظ، ولهذا، فمن الضروري حل مشكلة تبني المنهج التعليمي لمطالب المقاطعات المختلفة والمدارس المعتمدة على المعايير القومية للتعليم.

وتُظهر المناهج الشاملة، بعد استعراضٍ تنمية المنهج حول العالم، في بداية القرن العشرين وأصبحت معممة بعد السبعينات ١٩٧٠، وقد ازدادت معدل سرعة المعرفة في النصف الثاني من القرن العشرين، فقد ظهرت كميات كبيرة من المعرفة الجديدة والتكنولوجيا والأنظمة والدمج بين الأنظمة الذي أصبح مَعممًا أيضًا، وتتطلب التنمية الاجتماعية استجابة المناهج التعليمية. واعتمادا على انعكاس الوظيفة التقليدية للمنهج المنفصل، فإن المنهج الشمولي يتسم سماتٍ فريدة، ويستطيع المنهج الشمولي، من خلال تدريس المعرفة، مساعدة المدارس في تحقيق الأهداف التعليمية العامة من خلال الدمج بين فروع المعرفة والتعامل مع الازدهار المعرفي، ويمكن تحفيز اهتمام الطلاب التعليمي من خلال تعلم علم النفس والتعمق بالدمج مع خبراتهم اليومية، ويعد هذا جيدًا للتعلم التعاوني بين الطلاب والمدرسين واتصال المدرسة بالمجتمع، ويتضح بعد استقراء العشر سنوات الماضية، أن

العديد من الدول حققت إنجازات مثمرة في المنهج الشمولي وبدأت في تعميمه.

وتعتبر القاعدة الرئيسية للإرشاد في إصلاح المنهج التعليمي هذا هي الحفاظ على التوازن والشمولية وتقديم المزيد من الاختيارات، توافقًا مع قرارات التعليم الأساسي والتنمية القومية الشاملة وإصلاح تمهيد منهج التعليم الأساسي (المهني)، ويهدف الإصدار الجديد بتعميم النظام التجريبي لمنهج التعليم الإلزامي بالرقي باستدامة الطلاب والتنمية الشاملة طبقًا لقواعد التنمية البدنية والذهنية ومطالب جودة التعليم، ويتسم المنهج التعليمي الجديدة، مقارنة بالمناهج السابقة، بالسمات التالية:

- يجمع المنهج التعليمي الجديد بين الانضباط والشمولية اللذان يعتمد عليهما، حيث تم ترسيخ معدل المناهج الشاملة رسميًا للمرة الأولى تطبيقًا للإبقاء على المنهج المنفصل التقليدي، على سبيل المثال، الأخلاقيات والحياة والأخلاقيات والمجتمع والفنون والعلوم في المرحلة الإبتدائية والتاريخ والمجتمع والعلوم والممارسة الفعلية في المدارس الثانوية الدنيا، وتعبر درجة الشمولية أعلى عند الخريجين المنخفضين، ويتكون المنهج التعليمي مناهج المواد الدراسية وأخرى شاملة، والتي تتوافق مع الهيكل الإدراكي للطلاب في المراحل العمرية المختلفة، وهى جيدة أيضًا لتنمية الفهم والإدراك العام للطلاب، وهذا المنهج أيضًا يتجنب التكرار في المحتويات، وهذا يساعد بدوره الطلاب للجمع بين تعلمهم في المدارس وخبرات الحياة.
- تُعد المناهج الشاملة جديدة في إصلاح المنهج التعليمي القومي، فعلى الرغم من وجود مفهوم يُدعي مجتمع المنهج الشمولي في ١٩٩٢، إلاّ أنه لا توجد قاعدة صريحة لطبيعته وتصميمه، ويتطلب هذا التكيف تعاون الباحثين والممارسين لحل مشاكل مثل منطق تصميم المنهج والمعايير

التأسيسية والكتب المدرسية وكيفية تحسين بنية المعرفة للمعلمين والقدرة التدريسية، ولا يزال مجالًا جديدًا للبحث والممارسة التربوية.

- إنشاء منهج عملي جديد، اعتمد منهج النشاط الشامل التعليم الإلزامي لتسع سنوات، متضمنًا تكنولوجيا المعلومات والتعلم المعتمد على البحث وخدمة المجتمع والممارسة الاجتماعية والتعليم الفني، إلى آخره، ويهدف هذا لتحسين رعاية ابتكار الطلاب والقدرة التطبيقية والمسؤولية الاجتماعية وتقوية الروابط بين المدارس والدولة والمجتمع.
- معدل مرن للحصة الدراسية. تم تنظيم الحصص الدراسية على مستوى كل فرع من فروع المعرفة وإجمالي الوقت على مدار كل أسبوع في إصلاح المنهج هذا، ويبلغ معدل جميع المواد ٢٪، كما تقررت الحصص الدراسية المضبوطة حسب المناطق المحلية.
- تحقيق توازن معدل الحصص الدراسية لهذا المنهج، فهناك مقاييس مختلفة لكل منهج، على سبيل المثال، تخفيض معدل الحصص الدراسية للغة الصينية من ٢٤٪ و١٦٪ إلى ٢٠-٢٢٪ و١٣-١٥٪، والإبقاء على الحصص الدراسية للتربية البدنية والفنون، وزيادة الوقت للمنهج المحلي الجديد والمنهج الشامل، ويُقدر معدل المناهج المحلية المرتكزة على المدرسة بـــ ١٠-١٢٪ و٦-٨٪ للمنهج، ولهذا فلهم الحق، في التعليم الإلزامي وأقسام التعليم المحلية والمدارس بأخذ القرار في الحصص الدراسية ١٦-٢٠٪، ويترك نظام الإدارة الجديد مساحة للمناطق المختلفة والمدارس لتطبيق المنهج بطرق مختلفة، على سبيل المثال، إثراء المحتويات التعليمية في المناطق المتطورة وتسهيل المحتويات الأساسية في المناطق غير المتطورة، ولا تحدد (تنص) الخطة الجديدة قواعد

للحصص الدراسية الدقيقة لكل مادة، وهو الشيء الجيد لتنظيم المنهج على المستويات المركزية وغير المركزية.

- تصميم المنهج التعليمي المتواصل لتسع سنوات والإستراتيجية العامة للتعليم الإلزامي، يُركز المنهج الجديد على الإعدادات الكلية للمنهج في التعليم الإلزامي لتسع سنوات، وليس على الأنظمة التعليمية المُقسمة إلى ٣–٦ و٤–٥، ويشتمل الدمج الطولي للمناهج المتصلة على الأخلاقيات والحياة بدرجة ١–٢ والأخلاقيات والمجتمع والعلوم والنشاط الشامل بدرجات ٣–٦ والأخلاقيات والمجتمع، والأخلاقيات والتاريخ والمجتمع بدرجات ٧–٩، ويظهر هذا التصنيف للدرجات والمراحل ويخفف الفروقات في محتويات المنهج للحصص الدراسية المختلفة، وبالنظر إلى النظامين التعليميين ٣–٦ و٤–٥ والذي سيجرى في جمهورية الصين الشعبية لوقتٍ طويل، فقد تم اختيار الدرجة السادسة لتكون سنة انتقالية بين المدرسة الإبتدائية والثانوية، ويعكس هذا التصميم المتماسك لمحتويات المنهج طبيعة التعليم الإلزامي والذي يضمن (نفس) معايير التعلم ذاتها لجميع الطلاب.

- التحكم في الحصص الدراسية الكلية وفصل المواد، يوجد في المنهج الجديد ٦٤٠ فصل دراسي والذي أُختصرَ في نظام التعليم ٣–٦، و٨٤٤ ساعة لنظام التعليم ٤–٥، على سبيل المثال، انخفض عدد الحصص الدراسية الكلي في نظام التعليم ٣–٦ من ١٠,١٦٢ حصة إلى ٩,٥٢٢ حصة،٧١ حصة سنويًا، كما انخفض معدل الحصص الدراسية في المدرسة الإبتدائية أسبوعيًا من إلى ٢٨ حصة الآن، وكيفية التخفيف من أعباء الحمولة الزائدة للتعليم لدى الطالب من خلال إصلاح المنهج، والذي هو بمثابة تركيز اجتماعي وأحد أهدف

إصلاح المنهج هذا، في حين أن الآباء في الصين لا يستطيعون المكوث في المنزل لرعاية الأطفال بسبب عملهم، وخدمات وإعدادات التعليم الاجتماعي ليست مرضية للمطالب المنهجية للطلاب، ولذا يجب علينا بحث تقليل الحصص الدراسية لصحة الطلاب والأنشطة المنهجية ولتجنب المشاكل الأمنية التي قد تحدث بسبب مغادرة الطلاب مبكرًا من المدارس في نفس الوقت، ولهذا تم تخفيض الوقت الكلي قليلًا، وقد ازداد الوقت لمنهج غير الدارسين والمنهج النشاطي كثيرًا للطلاب في التنمية الشاملة. (انظر الجدول أدناه):

جدول يوضح درجات هيكل المنهج ١-٩ في بعض البلاد والمناطق

المادة	المعدل الكلي للحصص الدراسية	الوصف
اللغة الأم	١٨٪~٢٥٪	ينخفض المعدل في الدرجات العليا..
الرياضيات	١٣٪~١٧٪	متساويًا في جميع الدرجات، ويبلغ ٨٪ فقط في روسيا.
الدين/المواطنة	٤٪~٦٪	متساويًا في جميع الدرجات، وخاوٍ في روسيا.
علم الاجتماع	٦٪~١٢٪	ارتفاع الحصص الدراسية في الدرجات العليا..
العلوم/والتكنولوجيا	٨٪~١٣٪	ارتفاع الحصص الدراسية في الدرجات العليا.
التربية البدنية/ الصحة	٧٪~١٠٪	متساويًا في جميع الدرجات، ويبلغ ١٢٪ فقط في فرنسا.

الفنون	٦٪~١٢٪	**ارتفاع الحصص الدراسية في الدرجات العليا.، وأكثر في جمهورية كوريا.**
اللغة الأجنبية	٤٪~٦٪	**تأسس من الدرجات الدنيا للمدارس الإبتدائية وتُغطي الحصص الدراسية ١٠٪ من الإجمالي.**
المنهج المحلي المحدد	١٠٪	**لا يوجد منهج محلي محدد في الدرجات الدنيا، وأُنشأ من الدرجة الخامسة، في حين تبدأ روسيا من الدرجة الأولى للمرحلة الإبتدائية.**

ويلاحظ في الجدول السابق ما يلي:

- يحتوى كل عام دراسي ٣٥ أسبوعا لحضور الفصل، وأسبوعين بشكلٍ مرن للمدارس، بالإضافة إلى أسبوعين لاستعراض خريجي التزم الثاني للمدرسة الثانوية.
- إمكانية جمع الحصص الدراسية للمنهج الشامل مع الوقت المرن للمدارس وقسم التعليم المحلي.
- إضافة الأنشطة التطبيقية لجميع المواد، وتستطيع المدارس تنظيم الوقت طبقًا لمحتويات وطبيعة الأنشطة.

وحيث يعتبر التعليم الفني المهني كمؤسسة هامة للاقتصاد القومي والتنمية الاجتماعية، فكانت هناك احتياجات متزايدة في بداية ٢٠٠٠ لتوسيع التعليم المهني، فالتعليم الفني المهني مسؤوليته كبيرة لتدريب عمال مهرة ومؤهلين بدرجة عالية وتطبيق الاختصاصيين الفنيين لإنشاء وتحسين الإنتاجية وتنمية المدنيين ثقافيًا وروحيًا لبناء قوة عاملة للتوظيف وخلق فرص عمل جديدة، يجب أن يعتمد النوع الجديد من التصنيع والتحديث في جمهورية الصين الشعبية على الموارد

البشرية الغنية، وليس فقط الاحتياجات المالية والصناعات التكنولوجية المكثفة ولكن أيضًا الصناعات العمالية المُكثفة التي لها أسواق كبيرة، ولا تحتاج برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية الملايين من القوة العاملة الفنية المتخصصين فقط، بل وتحتاج أيضًا آلاف الملايين من العمال المهرة، ولهذا يرتبط التعليم الفني المهني بالتعمير الاقتصادي وتحسين التوظيف وجودة حية الشعوب بشكلٍ وثيق.

وكان المعدل المرتفع لتوسيع التعليم الفني المهني الثانوي على مستوى الثانوي العالي بمثابة الطريقة الأكثر فعّالية لتطوير الموارد البشرية والقوة العاملة المؤهلة بدرجة عالية في الإنتاج والتنفيذ والإدارة والخدمات، ويهدف التعليم في جمهورية الصين الشعبية، اعتمادًا على تعميم التعليم الإلزامي لتسع سنوات والتعليم الثانوي المهني، إلى تدوير عشرات الملايين من القوة العاملة الفنية الساريين والعمال المهرة، وبصفة خاصة مهامهم الإصلاحية الرئيسية "خطة عمل للثورة التعليمية" لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٧ والتي تشمل ما يلي:

- إعادة توجيه التوظيف وتبني نموذج متنوع ومرن للتعليم المفتوح في دمج التعليم والتعلم بالسياسات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية والنشر التكنولوجي مع التركيز على سياسة التعليم الموجه وتطوير الكفاءات الفعلية للمتعلمين.
- توثيق التعاون بين المشاريع التجارية والصناعية والنشر البحثي والتكنولوجي وإعادة تعديل خطط البرامج والمناهج التعليمية والتدريس خلال "التعليم بالتوالي" "وأجزاء التدريب".
- التوجه نحو احتياجات السوق والتوسع المستمر لمجال الخدمات، مع الجمع بين تعليم المؤهلات المهنية والتدريب الفني المهني للعمال النازحين من الريف إلى الحضر والخادمين والعاطلين لتعزيز الهجرة من الريف إلى الحضر، لإعادة توظيف غير العالمين ولتطوير مهارات القوة العاملة.
- تطبيق التدريب الشامل، وإعادة هيكلة الكادر التدريسي لبرامج التعليم الفني

المهني، بالإضافة إلى تضمين التقنيين المختصين والمدراء والمحترفين من الصناعات والمهن الأخرى كمعلمين لجزء من الوقت في التعليم الفني المهني.

- تطبيق نظام "رخصة التوظيف" "والمؤهلات المهنية" بالإضافة إلى مؤهلات وشهادات التدريب المهني، وبهذا نُمكِن طلاب التعليم الفني والمهني من الحصول على إقرار وتوظيف أفضل من المنظور الوظيفي.
- تكييف برامج ومدارس التعليم الفني المهني حسب احتياجات السوق وتطوير عدد مُختار من المدارس المهنية النموذجية، والتي قد تعلب أدوارًا ريادية وتوضيحية في تحسين جودة وفعّالية التعليم المهني الثانوي.
- تطبيق "برنامج التعليم والتدريب للحاجة الماسة للأيدي العاملة الماهرة في التصنيع والخدمات الحديثة" في ضوء التحليل الوضعي لسوق العمل والتنبؤ باحتياجات الموارد البشرية للكفاءات المتصلة، قامت وزارة التربية والتعليم وبعض الوزارات الأخرى ذات الصلة والمنظمات المهنية بإجراء مسح قومي في عام ٢٠٠٣ على الاحتياجات الفعلية للأيدي العاملة الماهرة، والذي خلُصَ إلى النتائج التالية:
- تحتاج جمهورية الصين الشعبية، لمواجهة تحديات التحول الدولي في تصنيع الصناعة، لمئات الآلاف من العمال والمبرمجين وعمال الصيانة في تكنولوجيا التحكم الرقمي، لتعزيز معلوماتية الاقتصاد القومي.
- هناك حاجة سنوية لما يقرب من مليون أو أكثر من التقنيين المتخصصين لملئ استمارات لتكنولوجيا الكمبيوتر، تماشيًا مع الزيادة السريعة لمبيعات السيارات، في حين تحتاج خدمات السيارات القومية لتوظيف أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ موظف سنويًا.
- أما في قطاع الطب، فالنسبة الحالية من الأطباء والممرضات في

جمهورية الصين الشعبية تُقدر بحوالي ١:٠,٦١، في حين أن المتوسط العالمين هو ١:٢,٧، وإذا ازداد معدل الممرضات في الطب الصيني ليبلغ ١:١: بحلول ٢٠١٥ ليكون ١٥٠,٠٠٠ ممرضة على المستويات المختلفة للحاجة لممرضات مدربين سنويًا.

ويعتبر هدف سياسة الإصلاح للتعليم المهني العالي أن يمتد التسجيل بحلول ٢٠٠٧ ليكون ٥٠٪ من إجمالي التسجيلات للتعليم العالي، استجابة للاحتياجات المتزايدة للتصنيع وتحضير القوة العاملة بالمهارات المنتظمة العالية.

وتهدف سياسة الإصلاح التنموية لإعادة توجيه التعليم المهني لتحسين التوظيف ودمج التدريس مع الإنتاج والبحث، وبهذا يتحول الضغط السكاني الكبير لقوة هائلة في الموارد البشرية، بالإضافة إلى الأولوية الحالية لتدريب قوة عاملة تقنية ذات مهارة عالية في خدمات التصنيع والزراعة الحديثة، وتقوم وزارة التربية والتعليم بتطوير ١٠٠ كلية مهنية عالية نموذجية وما يقرب من ١,٠٠ دورات وبرامج جودة.

شكل يوضح نسب التعليم المهني على مستوى الثانوية العليا (١٩٩٦-٢٠٠٣)

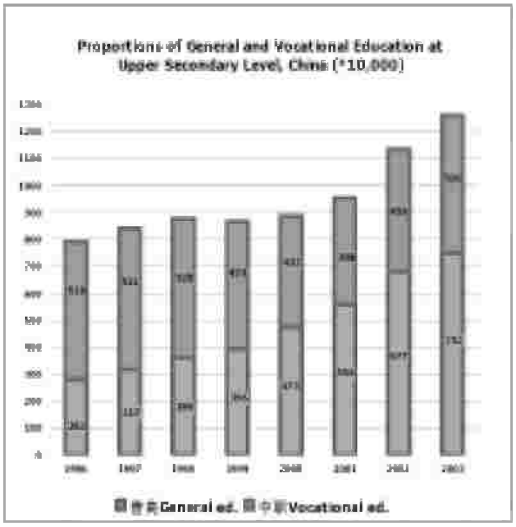

المصدر: وزارة التربية والتعليم، بكين، ٢٠٠٥.

ولقد حدث تطويرًا جديدًا في قطاع التعليم الفني المهني في عام ٢٠٠٦، حيث تم تدريب ما يفوق ٣٥ مليون شخص من النازحين من الريف، وقد وصل التدريب في الريف إلى يُطبق التكنولوجيا لأكثر من ٥٠ مليون قائد، في حين وصل التعليم المستمر والبرامج التدريبية المتنوعة لأكثر من ١٠٠ قائد.

وخصصت ميزانية الحكومة المركزية في ٢٠٠٦ منح خاصة بقيمة ١,٥ بليون يوان لدعم تنمية ١٧٠ مركز مهني قروي و٢٢٠ مدرسة ثانوية نموذجية مهنية، كما تم استخدام تمويلات ميزانية خاصة، بمقدار ٥٠٠ مليون يوان لتمويل تطوير ٣٢١ أساسيات تجارب تعليمية فنية تدريبية.

رابعًا: التعليم العالي في الصين:

تقوم العديد من المؤسسات المختلفة بتقديم التعليم العالي مثل الجامعات (العامة والفنية) والمعاهد المتخصصة (الطب والزراعة واللغات الأجنبية... الخ) والجامعات المهنية (على سبيل المثال، تدريب المعلمين) والكليات المتخصصة، فدخول التعليم العالي في الصين عليه منافسة شديدة.

وتمنح الجامعات والمعاهد المتخصصة درجة الماجستير، على الرغم أن بعض الجامعات المهنية أصبح لها الحق بمنح درجة الماجستير أيضًا، وتمنح الجامعات المهنية والكليات المتخصصة دراسات بعد الثانوية غير جامعية شهادات دبلوم، أما درجات الدكتوراه فتمنحها الجامعات لبعض المعاهد المتخصصة.

ولا تؤدي عادة أنظمة الثلاث سنوات إلى درجات البكالوريوس، إلا إذا قام الطالب بالاختيار للتسجيل لفترة عامين إضافيين كجزء من برنامج الثلاث سنوات، فقد يستطيع أن يحصل هو/هي على درجة البكالوريوس.

هذا وأصبحت رسوم التعليم مجانية منذُ إنشاء مجلس الشعب في جمهورية

الصين الشعبية، على الرغم من إصدار قانون النزوح "قرار إصلاح النظام التربوي للمجتمع المركزي لجمهورية الصين الشعبية"، مع الأخذ في الاعتبار أن هؤلاء الطلاب خارج نطاق عدد التخطيط الوطني يجب أن يدفعوا جزء من الرسوم لما يسمى بالتدريب المجاني، وقد أصدرت لجنة التربية القومية ومكتب الأسعار ووزارة المالية وثيقة أخرى في ١٩٨٩ تُسمي "قرار طلب الرسوم التعليمية والتكيف في مؤسسات التعليم العالي" معلنين فيها أنه يجب على الطلاب دفع رسوم التعليم، وأشار "تمهيد للتنمية والإصلاح التربوي الصيني" أن التعليم العالي ليس إلزاميًا في الصين، ويجب على الطلاب دفع رسوم التعليم أولًا وقبل كل شيء.

شكل يوضح تطور رسوم التعليم في الصين في الفترة من ١٩٨٩- ٢٠٠٧

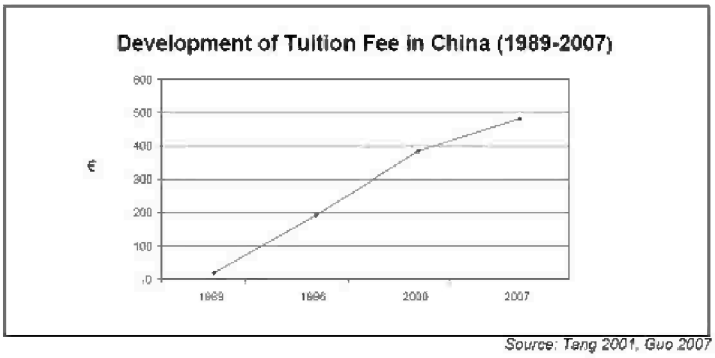

Source: Tang 2001, Guo 2007

بدأت الجامعات بفرض رسوم تعليمية في ١٩٩٧، وخاصة في العشر سنوات التي سبقت بدأ ألمانيا تقديم رسوم تعليمية، وقد ارتفعت الرسوم التعليمية الرسمية، طبقًا للمسح التي قامت به صحيفة الشباب اليومية وتقرير آخر من القراءة الأسبوعية الصينية، من ٢٠٠ رنمينبي (١٨ يورو) لكل عام في ١٩٨٩ إلى ٥,٠٠٠ رنمينبي (٤٥٠ يورو) هذه الأيام (تانج ٢٠٠١، جيو ٢٠٠٧).

ولإحصاء التأثير الاقتصادي على الطالب المستقل، يجب تقدير الرسوم التعليمية مقابل متوسط الدخل في البلد، تم تأكيد نسبة ٤٧١ يورو / ١,٢٧٨ يورو (الرسوم التعليمية / نمو الدخل القومي لرأس المال) أو الرسوم التعليمية التي توازي تقريبًا ٣٧٪ من متوسط نمو الدخل القومي للشخص في جمهورية الصين الشعبية (البنك الدولي للصين ٢٠٠٧)، وهذا مقارنة تقريبًا لـــ ٥٠٠ يورو / ٢٢,١٢٢ يورو (الرسوم التعليمية / نمو الدخل القومي للفرد) في ألمانيا، أو ٢,٣٪ من متوسط نمو الدخل القومي للفرد، إذا اعتبرنا أنه تم تطبيق رسوم التعليم الجديدة في العديد من الولايات الألمانية (البنك الدولي بألمانيا ٢٠٠٧) وتوضح الإحصائيات متوسط رسوم التعليم والذي يُقدر بنسبة ٥٠٪ لكل فرد من الناتج المحلى الإجمالي منذ ١٩٩٩، والذي يفوق ٢٠٪ في الدول النامية بكثير، وقد أشار رئيس جامعة رنمينبي، جامعة ذات مقام رفيع وتقع في بكين، حديثًا أن الرسوم التعليمية في الصين مرتفعة جدًا بالفعل واقترح أن لا ترتفع أكثر من هذا.

وسيكون التحدي في السنوات القادمة ضرورة ارتفاع متوسط الدخل أسرع من الرسوم التعليمية، وإذا لم يحدث هذا، فقد يواجه نظام التعليم العالي مشاكل خطيرة.

ومن الجدير بالذكر أن التعليم العالي في الصين اعتاد على "تعليم النخبة" ولهذا يوجد عدد ضئيل جدًا من الطلاب المحظوظين بدخول هذا النظام، على الرغم أنه في ١٩٩٩، بدأت الصين بتوسيع نظام التعليم العالي الخاص بها بشكلٍ كبير، كان قرار التوسيع أكثر بمثابة استجابة للضغط من الأفراد بسبب ازدياد الطلاب المتخرجين من المدارس الثاوية، ومنذ ذاك الوقت، استطاع المزيد والمزيد من الطلاب الصينيين الوصول للتعليم العالي.

شكل يوضح تطور معدل الالتحاق في التعليم العالي في الصين في الفترة من ١٩٩٠- ٢٠٠٦

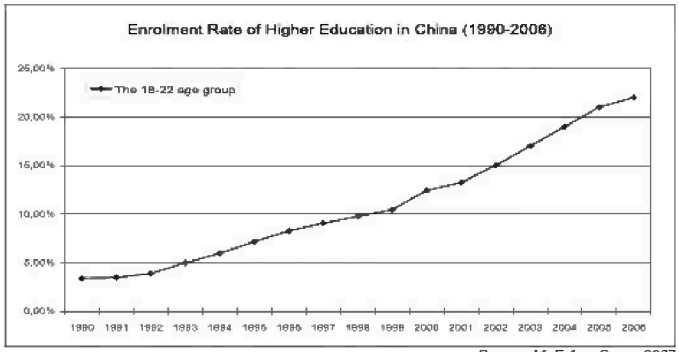

Source: MoE Age Group 2007

وفي عام ١٩٩٠، دخلت مجموعة تُقدر بـ٤٪ أقل من ١٨-٢٢ سنة كطلاب في مؤسسات التعليم العالي مقارنة بـ ٢٢٪ في عام ٢٠٠٥ (المجموعة العمرية طبقًا لوزارة التربية والتعليم ٢٠٠٧)، وقد تجاوز العدد الكلي للطلاب في عام ٢٠٠٥ ٢٣ مليون (بى ٢٠٠٧، زهو ٢٠٠٦) مظهرًا معدل نمو كبير بحوالي ١٠٪ في عامٍ واحد، مع الأخذ في الاعتبار أن وزارة التربية والتعليم أعلنت أنه أقل من ٢١ مليون في عام ٢٠٠٤ (التسجيل طبقًا لوزارة التربية والتعليم ٢٠٠٧)، وهذا يؤدي بدورهِ إلى زيادة بنسبة ٥١٧٪ من عام ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٤.

ولا يزال الوصول للتعليم العالي في جمهورية الصين الشعبية مسعى تنافسي، فقد تم إعلام وزارة التربية والتعليم في ٢٠٠٧ أنه تم قبول ١٠,١ مليون فرد للامتحان، و٥,٦٧ مليون سيكونوا قادرين على دخول الجامعة (نسبة القبول ٥٦٪)، على الرغم أن هذا يُفسر إلى زيادة نسبة المشاركة في التطبيق من ٢٠:١ في ١٩٧٧ إلى ٢:١ في ٢٠٠٧، ولا يزال الوضع تنافسي أيضًا، وخاصة أن هناك نزعة بمحاولة الدخول إلى المعاهد الرفيعة (المُعرفة في المشروع ٢١١ و٩٨٥)

أكثر من الآخرين، ولهذا فإن المنافسة بين نظام التعليم العالي متزايدة، بالإضافة إلى الزيادة المطلقة في الأعداد، وأظهرت الإحصائيات أن مجمل الستون مليون صيني الذين خاضوا الامتحان في الثلاثون عامًا الماضية تم قبول ما يقرب من ٦/١ منهم.

كما أن "الجاكو"، الكلية الوطنية لامتحان القبول، التي وصفها الصينيين على أنها تجمع "آلاف المجموعات في مكان واحد" بسبب معدل التسجيل، حيث تنافس ما يقرب من ٥,٧ مليون صيني على ٢٧٠,٠٠٠ فرصة للدراسة في الجامعة.

وتحتوي كلية جاكو حاليًا على ثلاث مواد إلزامية (اللغة الصينية والإنجليزية والرياضيات) ومادة إضافية أخرى. وفي ٢٠٠٥، تم السماح لأربعة عشر مقاطعة لتصميم وإدارة كلية الجاكو بشكلٍ مستقل، وهو امتياز يُمنح للمرة الأولي لبكين وقوانغدونغ وشنغهاي فقط.

وأخبرت أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية الحكومة في تقريرٍ لها عام ٢٠٠٦ أن ٧٠٪ من الطلاب الصينيين الذين يدرسون بالخارج بين ١٩٨٧ و٢٠٠٦ لم يعودوا إلى الصين، واستطاع ما يقرب ٢٠٠,٠٠٠ أن يستقروا بشكلٍ دائم وحصلوا على رخص للعمل.

بالإضافة إلى خطة العمل ٢٠٠٣-٢٠٠٧ لإنعاش التعليم والتي تدعم تعليم الطلاب الصينيين بالخارج بقوة، وعلى صعيدٍ آخر، إبراز الفوائد مثل خلق نخبة مثقفة ودعم الاقتصاد، وعلى الجانب الآخر، الدعوة إلى تحرك واسع في طريق التمويل المتزايد وخدمات دعم الطلاب الراغبين بالدراسة بالخارج (خطة عمل وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٥).

وعلى الجانب الآخر من التدويل حول برامج الدراسة التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الأجنبية في الصين، فقد تم التصديق رسميًا في ٢٠٠٣ على ٧١٢

برنامج وتم قبولهم كبرامج مشتركة، وتم السماح لـ١٥٠ برنامج منهم فقط لبحث الدرجات غير الصينية، وحسبما هو متوقع، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ومؤسسات التعليم العالي الأسترالية معظم البرامج، وأنشأت الحكومة الصينية بعض الإجراءات الصارمة بخصوص هذه البرامج، ومن المستحيل، على سبيل المثال، إدارة برنامج أجنبي بدون تصديق وزارة التربية والتعليم الصينية، ويتم التحكم في العملية المعقدة كلها في ضوء قوانين جمهورية الصين الشعبية للتنسيق التعاون الصيني الأجنبي في إدارة المدارس، ومقاييس التطبيق في جمهورية الصين الشعبية في التعاون الصيني الأجنبي في التعليم، ولهذا يبدو من الصعب بدء أنشطة تعليمية خارج الشاطئ في الصين، ولهذا ما زالت الأنشطة الألمانية مثالًا تجريبيًا وفي مرحلة التطوير، تم تنفيذ المشاريع التالية من خلال برنامج خدمة التبادل الأكاديمية الألمانية "Studienangebote deutscher Hochschulen im Ausland".

وتدار هذه المدارس بواسطة الحكومات المحلية ومدة الدراسة الإبتدائية هي ست سنوات كما تمتد الدراسة الثانوية لست سنوات أيضا:

- ثلاث سنوات للمدارس الثانوية المتوسطة.
- ثلاث سنوات للمدارس الثانوية العليا.

حيث تشكل الثلاث سنوات للتعليم الثانوي المتوسط بالإضافة إلى الست سنوات بالتعليم الإبتدائي تسع سنوات تعليم إلزامي ويبلغ الطلاب أكثر من خمسة عشر عام عند إنهائهم هذه الفترة.

والمدارس الثانوية المهنية (تسمى أيضا التعليم المهني الثانوي) تدار هذه المدارس إما بواسطة وزارات الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية أو الشركات.

وقد بلغت نسبة المدارس وجامعات التعليم العالي ١٠٨٠ بتفرغ كامل بالصين

ويتم إدارتها في ثلاثة أشكال:

١. **لجنة التربية والتعليم التابعة للدولة:** والمسئولة عن ٣٥ واحدة، وهي أكثرهم شهرة بالدولة نحو جامعة بكين وجامعة نانجينغ وغيرهم.

٢. أكثر من ٦٠ وزارة ولجنة ومكتب ومجموعات أعمال كبيرة تقوم بإدارة ما يقرب من ٣٥٠ جامعة ومدرسة، على سبيل المثال، فجامعة هواي تخضع لإشراف وزارة الحفاظ على المياه، وجامعة داليان البحرية تخضع لإشراف وزارة التجارة، كما تدير مؤسسة صناعة الطيران المدنية الصينية وشركة تصنيع السفن الصينية عددًا من الجامعات، وبعضا من الثلاثمائة وخمسين جامعة المشهورة بالصين مثل جامعة هاواي.

٣. **السبعمائة جامعة الأخرى أو نحو ذلك تكون تابعة للحكومة على مستوى المقاطعات:** بما في ذلك خمس مناطق تخضع للحكم الذاتي والثلاثة حكومات التي تحكم بصورة رئيسية من قبل البلدية (أي بكين وشنغهاي وتيانجين).

وعادة تمنح درجة الدكتوراه بواسطة الجامعات ومركز البحث، ولكن يجب أن تكون هذه الهيئات المانحة للدرجة مفوضة بذالك من الحكومة المركزية وهيئات منح درجة الماجستير يجب أن تكون مخولة بذلك من قبل كل من الحكومة المركزية وحكومة المقاطعة، ويعد تخصص هندسة الميناء والممرات المالية بجامعة هاواي هو المرخص الوحيد بالصين لمنح درجة الدكتوراه.

خامسًا: التعليم المهني والتقني في الصين:

يأتي معظم طلاب هذا المستوى من مدارس الإعدادية بإجراء اختبار المستوى المتوسط على الصعيد الوطني ويعد جزء من هؤلاء من هذا النوع من طلاب التعليم المهني الثانوي وخريجي هذه المدارس هم الفنيون وموظفي الإدارة أو يسمى أصحاب البالطو الأبيض، والجزء الآخر من هذا النوع هم مدارس تدريب

العمال المهرة والمتخرج من هذه المدارس يكون عمال مهرة أو يسموا عمال البالطو الأزرق. ويمكن تصنيف أنماط هذا النوع من التعليم كما يأتي:

* **تصنيف النماذج:** هذا النوع من التعليم عادة ما يتم في حرم المدرسة بالكامل، وعدد محدود جدا يتم بحرم شخصي ويكون المتعلمون أو المتدربون من البالغين ودائما ما يكونون أشخاصًا ذوي خبرة أو عمالة ماهرة، ويضم نوعين هما:

- تعليم بتفرغ كامل خارج العمل مع الحصول على درجة أو دبلومه أو بدون درجة.
- تعليم غير متفرغ مع العمل والحصول أو عدم الحصول على درجة

* **تصنيف التخصصات:** نوع الأعمال التجارية الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية (IWT) وإدارة الأعمال، ويضم نوعين هما:

- هندسة أو بناء الموانى أو القنوات.
- الملاحة البحرية بالنهر، والهندسة البحرية، والاتصالات البحرية.

ويوجد نظام تعليمي تقنى وتدريبي جيد، خاصة فيما يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية (IWT) بالصين من حيث مستوى التغطية والتوزيع الجغرافي والتوزيعات الرئيسية ونحو هذه الأمور، وهناك حاجة إلى تحديث نظم المعلومات والإدارة لتحقيق متطلبات نظام تعليم مهني مناسب، خاصة وأن الصين لديها فرصة أكبر للتبادل المعلومات والتواصل مع العالم الخارجي لإعادة هيكلة نظامها التعليمي. ومن هنا ستبقى المشكلة الرئيسية بالنظام التعليمي هي الميزانية المنخفضة والسرعة شديدة البطء التي يستطيع نظام التعليم أن يلحق بالإصلاحات الاقتصادية بالبلاد، وتصنيف برامج التدريب والتعليم المهني بمجال الاتصالات السلكية واللاسلكية (IWT) بالصين إلى:

- برنامج منح درجة الدكتوراه لفترة من عامين إلى ثلاثة أعوام، ويتم اختيار طلابه عادة بواسطة الجامعات والمعلمين التابعين لها.
- برنامج منح درجة الماجستير لفترة من عامين إلى ثلاثة أعوام ويتم اختيار طلابه عادة بواسطة اجتياز اختبار دقيق على المستوى الوطني، ثم الاختيار بواسطة الجامعات والمعلمين التابعين لها.
- برنامج منح درجة البكالوريوس يمتد لفترة ٤ سنوات أو أكثر ويتم اختيار الطلاب بواسطة اختبار صارم على الصعيد الوطني للدخول إلى الجامعة والكلية.
- لا يحصل على درجة ولكن يكون متعلما تعليما عاليا، وعادة يمتد لفترة ٣ سنوات أو أقل، ويتم اختيار الطلاب بواسطة اختبار صارم على الصعيد الوطني، مع الحصول على نتيجة أقل بقليل من التي يتم الحصول عليها لخوض برنامج درجة البكالوريوس.

وتتمثل مشكلات التدريب والتعليم المهني والتقني بالصين، فيما يلي:

١) **ميزانية منخفضة جدا للتعليم:** يأتي الدعم المادي للتعليم بالصين من مصادر متعددة:

- ميزانية الحكومة المركزية.
- ميزانية الحكومة المحلية.
- الشركات الداعمة لمدارسها.
- التبرعات الاجتماعية المحلية والخارجية.

وقبل عدة سنوات، كان نظام الاقتصاد المسيطر للتخطيط المركزي البحت، وكانت ميزانية الحكومة المحلية والمركزية هي مصدر التمويل الوحيد للتعليم، وكانت المنح الاجتماعية أقل نسبيا، وتقوم الشركات بدعم المدارس من خلال

مقتطعات من الضرائب التي يجب أن ترسلها للحكومة، وكانت جميع الشركات هي مؤسسات تملكها الحكومة.

وتمر الصين الآن بمرحلة انتقالية من نظام التخطيط المركزي إلى نظام الاقتصاد السوقي، حيث تطلب الحكومة الجامعات والمدارس بالبحث عن الدعم من مصادر متعددة، وفي الوقت الحالي تقوم الحكومة بزيادة ميزانية التعليم كل عام، كما تتزايد أيضا الدعاوى القائلة باحتياج الأشخاص للتعليم.

وبسبب المستوى الاقتصادي والأيدلوجي، فإن المنح الاجتماعية ليست كثيرة كتلك المتواجدة بالدول الصناعية. ويتم دعم وإدارة بعض مدارس التعليم الثانوي ومدارس العمال المهرة من قبل الشركات، ولكن يعتقد بعض قادة الشركات أن دعم التعليم هو مسئولية الحكومة.

وتواجه بعض الشركات التي تمتلكها الحكومة صعوبات بالتشغيل، ولذا فليس لديهم المال الكافي لدعم المدارس التي يمتلكونها. ولذا فإن المدارس والجامعات لا تمتلك المال الكافي لتجديد مرافقها، لتمنح مدرسيها فرصًا أكبر ليقوموا بدراسة التكنولوجيا الحديثة مما يتيح للطلبة فرص أكبر لممارسة ما تعلموه من الفصول والكتب المدرسية.

وكل هذا يجعل من الصعب أن يلحق التعليم بالصين بالتعليم من المرتبة الأولى العالمية.

٢) نظام التعليم السيئ بحاجة للتحسين: قبل الثمانينات كانت الصين تتبع نظام الاقتصاد المخطط للحكومة المركزية، وكان التعليم يتبع نفس النهج، ففي هذا الوقت كانت ميزانية التعليم بشكل شبه كامل تأتي من الحكومة، وكانت الحكومة تقوم بتخطيط عدد الطلاب الذين يتم تسجيلهم بشكل سنوي، وعدد الطلاب بكل تخصص، وما يجب أن يتعلموا، وكيفية التدريس، وعدد ساعات الفصول المدرسية

بكل أسبوع أو فصل دراسي، حتى أن الوكالات الحكومية كانت تعتمد المناهج الدراسية، كما قامت الحكومة بتوفير فرص عمل للخريجين، وبهذا الشكل عملت المدارس والجامعات كورش عمل مختلفة عن تلك المتواجدة بالدول الصناعية.

وعلى الرغم من حدوث تغيرات كبيرة، لكن لم يكن التغيرات بالنظام التعليمي كبيرا، مثلما حدث بالنظام الاقتصادي.

في السنوات القليلة الماضية تم تولي التكنولوجيا المتقدمة الحديثة بواسطة مهندسي ورشة العمل حول الاتصالات السلكية واللاسلكية (IWT) والأعمال نحو جي بي إس (نظام تحديد الموقع العالمي) وجي آي إس (نظام المعلومات الجغرافية) وجي إم دي إس إس (الاتفاقية الدولية لسلامة الحياة في البحر) وكاد (برامج الكمبيوتر المساعدة) ولكن بعض الدورات الدراسية بالمدارس لم تتوافق مع هذا التغير بشكل جيد وبعد التخرج لا يستطيع بعض الطلاب أن يكونوا مؤهلين بشكل مناسب لسوق العمل.

سادسًا: جودة التعليم وتطويره في الصين:

تم الشروع في العديد من الإصلاحات الموسعة في النظام التعليمي في الصين على المستوى القومي منذ بدايات الثمانينات، جنبًا إلى جنب مع معدل النمو الاقتصادي المرتفع والإصلاحات الاجتماعية العميقة، ويُعد التركيز على القطاعات التالية ضمن إصلاحات وتنمية التعليم الأساسي والمهني على مستوى الثانوية العليا.

وكان تعميم تعليم المرحلة الإبتدائية والتعليم الثانوي هدفًا رئيسيًا للتنمية التربوية في الصين، وهو أيضًا إستراتيجية قومية لرفع شأن الصينيين على المستوى التنموي.

وكانت الجهود الجادة التي تم بذلها على المستوى القومي بمثابة الضمان

للتعليم الإجباري المنخفض لجمهورية الصين الشعبية، في أبريل ١٩٨٦ من قبل الهيئة التشريعية العليا، للمجلس التشريعي القومي، وينص القانون على وجوب تعميم التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات في جميع المناطق الحضر والريف في جميع المقاطعات لجميع الأقليات العنصرية، ويجب استئصال الأمية من بين الشباب ومتوسطي العمر (١٥-٤٥).

وأصدرت الحكومة الصينية في ١٩٩٣ برنامج إصلاح وتنمية تربوية صيني، والذي يضع الأولوية القصوى لتعميم التعليم الأساسي الإلزامي لمدة تسع سنوات، واستئصال الأمية من بين الشباب ومتوسطي العمر البالغين "كأولوية قصوى بين الأولويات" في الهدف الإستراتيجي القومي للتنمية التربوية، وتُحدد وثيقة السياسة الإرشادية سلسلة من السياسات لتحقيق الهدف الإستراتيجي، والذي يشمل:

- صناعة السياسة في النظام المنهجي على المستوى الإقليمي والسياقات والظروف المحلية الخاصة
- التخطيط من قبل المناطق والمقاطعات
- الإرشاد عن طريق تصنيف المدارس والبرامج والمناطق الجغرافية
- التطبيق عن طريق الخطوات

كما أصدرت السلطة المركزية في مجلس الدولة في ٢٠٠١، في ضوء التطورات الجديدة منذ ١٩٨٦ مرسومًا تعريفيا للأهداف والمهام التنموية لتعميم التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات:

- يجب بذل الجهود في المناطق شديدة الفقر (مناطق الفقر المُتقع) والتي تُقدر بحوالي ١٥٪ من إجمالي سكان الدولة حيثُ لم يتم تعميم التعليم الإلزامي بعد، ويجب بذل جهودًا حازمة لتعميم تعليم المرحلة الإبتدائية

والدفع النشط للتعليم الإلزامي لتسع سنوات واستئصال أمية كبار السن،

- ويجب أن يكون التشديد، في المناطق الريفية والتي تُقدر بحوالي ٥٠٪ من إجمالي السكان حيث لم يتم تعميم التعليم الإلزامي لتسع سنوات ولم يتحقق استئصال أمية كبار السن بعد على تحسين جودة وموارد المُدخل،
- ويجب تعميم التعليم الإلزامي مرتفع المستوى في المدن الكبرى والمتوسطة والمناطق المتطورة اقتصاديًا والتي تُقدر بحوالي ٣٥٪ من إجمالي سكان الدولة.

ووضعت مقاييس السياسة التعليمية الناجحة تشمل ما يلي:

*** الالتزام الشديد من قبل الحكومة (السلطة العامة) للاستثمار الجوهري:** حيث إن مصدر التمويل الرئيسي للتعليم الأساسي لضمان تعميم التعليم الإلزامي لتسع سنوات وتعليم كبار السن، بالإضافة إلى التركيز على دعم المقاطعات والمحافظات الفقيرة والمناطق المأهولة بالأقليات العنصرية. ويعتبر إصلاح المناهج وخاصة في دولة نامية مثل جمهورية الصين الشعبية ضروريًا لاستمرار عملية التغيير، على الرغم من التقدم الكبير الذي تم في إصلاح المناهج النظامية في التعليم الأساسي في الصين، وعلى الرغم من اختفاء المشاكل، إلا أن التحديات ما زالت موجودة، وهى كفيلة للفت الانتباه للتحرك لإيجاد حل، وقد تمت مناقشة بعضهم باختصار في هذا القسم.

*** التأكيد على مركزية إدارة وتسيير التعليم الأساسي قانونيًا:** وينص قانون التعليم الإلزامي على عدم تمركز التعليم الإبتدائي والثانوي (متضمنًا المنخفض والعالي) على مستويات الولايات والأقاليم، في حين يجب تمركز التعليم الإلزامي في المناطق الريفية تحت قيادة مجلس الدولة، بالإضافة إلى مسؤوليات الحكومات المحلية التي تُدار بتقسيم المستويات، والتنسيق الموسع بتقسيم المستويات والتنسيق

الموسع من قبل الدولة. وأصدر مجلس الدولة في أبريل ٢٠٠٢ بيانًا في تحسين إدارة التعليم الإلزامي في المناطق الريفية، والذي يقوم بتقسيم المسؤوليات بين الحكومات المحلية على مستويات المقاطعات والولايات والأقاليم والمناطق الريفية، في ضوء مبادئ اللامركزية في إدارة التعليم الإلزامي منذ انتهاج قانون التعليم الإلزامي في ١٩٨٦. وشدد على إعادة النظر والتعديلات التي دخلت على قانون التعليم الإلزامي عام ١٩٨٦ في أغسطس ٢٠٠٦، في ضوء الفروق على المستوى الإقليمي والسعة المحدودة في احتياطي موارد الحكومات الإقليمية في المناطق الفقيرة، على أدوار التنسيق والإشراف لاحتفاظ الحكومات الإقليمية بمسؤولية إدارة التعليم الإلزامي لتسع سنوات.

* **مشاركة ومساهمة المجتمع المحلي في تعميم التعليم الإلزامي:** قامت جمهورية الصين الشعبية خلال ١٩٩٦-٢٠٠٠ بإعطاء هبات من المجتمع المدني للتعليم الإلزامي بقيمة تفوق ٣١ بليون يوان، بالإضافة إلى تقدم ومؤسسة تنمية الأحداث وشباب الصين بما يُسمي «مشروع الأمل» والذي جمع ما يزيد على ٢ بليون يوان، مساهمًا في إنشاء ٨,٣٠٠ مدرسة ابتدائية في المناطق الريفية الفقيرة وتدريب ٢,٣٠٠ معلم للمرحلة الإبتدائية في البلاد الفقيرة، ويهدف تطبيق «برنامج التنشئة(التوعية) الصيفي» لحركة تحرير المرأة ومؤسسة تنمية الأحداث وشباب الصين إلى دعم الفتيات الفقيرة للتسجيل في المدارس، كما قامت رابطة الشباب بتنظيم متطوعين شباب للتدريس في المدارس في المناطق الريفية والفقيرة.

* **تطور النظام لتفتيش ومراقبة وتقدير التطبيق الفعَّال للتعليم الإلزامي على المستويات القومية والمحلية:** تم إنشاء أقسام التفتيش والتقييم داخل وزارة التربية والتعليم واللجنة الإقليمية للتعليم للمراقبة المنتظمة والتقييم والمنح الحكومي وتصرفات وإنجازات المدرسة في التعليم الإجباري وتعليم كبار السن، وقد أصدرت

الدولة في ١٩٩٤ قوانين إقليمية في تقييم وتصحيح التعليم الإلزامي الدولي، والذي يحدد مؤشرات مستوى التعميم ومؤهلات المعلمين والجودة التعليمية والنفقات التعليمية، ويجب على الحكومة إجراء تقييم سنوي لأداء الحكومة المحلية في تعميم التعليم الإلزامي، وأيضًا تقيم أداء الحكومة الإقليمية، ويجب على الدولة منح شكر ومنح متعدد الأشكال للإنجازات البارزة للمناطق المتقدمة.

* **استخدام المساعدات المالية والفنية من قبل المجتمع الدولي بالشكل الأمثل:** ساهمت العديد من المنظمات الدولية مثل اليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي والمجتمع الأوربي والمتبرعين الثنائيين مثل قسم التنمية الدولية للمملكة المتحدة في تعميم التعليم الإلزامي لتسع سنوات وتعليم كبار السن في جمهورية الصين الشعبية. هذا قد أصدرت الحكومة الصينية في أبريل ١٩٩١ خطة تنمية اقتصادية واجتماعية قومية لعشر سنوات والخطة الخمسية الثامنة المبرمجة، والتي تنص على وجوب تطبيق التعليم الإلزامي على المرحلة الإبتدائية والثانوية المنخفضة، ويُعمم التعليم الإبتدائي في غضون خمس سنوات في مناطق تفوق الـــ٨٠٪ من إجمالي السكان، والتعليم الثانوي المنخفض في مناطق تُقدر بما يزيد على ٣٠٪ من إجمالي السكان، لتحقيق الهدف الاستراتيجي وتقليل الفروق الإقليمية في التعليم، وبدأت الصين باستقبال قروض من البنك الدولي للتنمية التربوية في المناطق الفقيرة.

تم تطبيق مشاريع القروض من البنك الدولي منذ ١٩٩٢ وإلى ٢٠٠٢ لهذا الغرض، باستخدام إجمالي قروض البنك والتي تقدر بحوالي ٤١٥ مليون دولار و٣,٩٤٧ بليون يوان كتمويل محلي متوائم، وقد ساعدت مشاريع البنك المساعدة قرابة ٤٦٦ دولة فقيرة و٢١ مناطق ومقاطعات مستقلة و١٩ مؤسسة تعليمية و٦٧ معلم ومدارس عادية وأكثر من ١٠٠,٠٠٠ مدرسة، وقد ساهمت مشاريع البنك

المساعدة في تحسين البنية التحتية ومباني المدارس والمنشآت وتمويل الكتب التعليمية وتدريب المعلمين وسعة الحكومة المحلية في الإدارة التعليمية ونظام إدارة المعلومات التربوية وتعليم الفتيات والتعليم المزدوج وجودة التعليم والتعلم.

ولا تقدم البرامج التعاونية بين اليونيسيف والصين الدعم المالي فقط، ولكنها تقدم أيضًا المساعدة الفنية والمهنية للتعليم الإبتدائي وخاصة لتعليم الفتيات في المنطقة الغربية، عن طريق تعزيز منهج حقوق الأطفال وحساسية النوع في التعليم للجميع وسياسة تمويل الكتب التعليمية المجانية والمنهج المعتمد على الكفاءة ومنهج تنمية مشاركة ومهنية المعلمين.

* تضمين تغيرات المنهج لتعميم التعليم الإلزامي، كانت هناك تضمينات متعددة الأوجه في التعليم الإلزامي لتسع سنوات المُعمم لتغيرات المنهج في التعليم الأساسي في جمهورية الصين الشعبية. ويقدم قانون التعليم الإلزامي أقصى إطار قانوني حازم لضمان حقوق المساواة بين الأطفال في التعليم الأساسي في إطار عملية التعليم والتعلم بالإضافة إلى منهج المدارس القومية وتقديمه بشكلٍ فعّال، وتقوم المدارس الإبتدائية بتسجيل الأطفال من المجتمع المجاور بغض النظر عن الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية لأسر الأطفال والطابع النخبوي الأساسي للمدارس الإبتدائية، كما تم إلغاء التصنيف عن طريق القدرة والأداء لتعزيز المساواة التعليمية في معيار القبول وموارد الدخل ومعايير الأداء.

وتم ضمان نظام التعليم الإلزامي لتسع سنوات كمنهج كامل متكامل لتنمية المنهج والكتب التعليمية لكل من التعليم الإبتدائي ٦/٥ (الست أو خمس سنوات) والتعليم الثانوي المنخفض ٤/٣ وتقديم ارتباط وثيق لمحتوي التعليم الإبتدائي والثانوي المنخفض وتجنب مضاعفة وتكرار محتوي المنهج التعليمي على المستويين. كما تم تنظيم إدارة اللامركزية وتنفيذ التعليم الإلزامي لزيادة النسب

المئوية للمنهج المحلي في التعليم الإلزامي لتسع سنوات، والذي أدى بدورهِ إلى عدم مركزية إدارة المنهج. ولما كانت المشاركة الفعّالة من قبل حكومة المقاطعات والبلديات والمحافظات والمعاهد التعليمية في تغير المنهج التعليمي في جمهورية الصين الشعبية ممكنة لإدارة وتسيير التعليم الأساسي، لما أمكن عدم تمركزه بالإجراءات التشريعية والسياسية منذُ بدايات الثمانينات ١٩٨٠.

وتمتلك جمهورية الصين الشعبية، كدولة نامية، أكثر من ٦٠٪ من سكانها في المناطق الريفية، ولهذا تتميز التنمية التربوية بالتباين الكبير بين مناطق الريف والحضر، فعلى سبيل المثال، تحتوي المرحلة الإبتدائية على ٩٤,٤٦٪ من المدارس وما يقرب من٨٤,٠٧٪ من تلاميذ المرحلة الإبتدائية في المناطق الريفية، أما بالنسبة للثانوية الدنيا فهو يشمل ٨٦,٧٥٪ من المدارس وما يقرب من ٨٣,٢٢٪ من التلاميذ في المدارس الريفية، وبالنسبة للثانوية العليا فهي تشمل ٦١,١٢٪ من المدارس وما يقرب من ٦٤,٩٩٪ من التلاميذ في المناطق الريفية.

ويجب أخذ تصميم منهج التعليم الأساسي بعين الاعتبار لاحتياجات التعليم الفعلية للتلاميذ واحتياجات التنمية الاجتماعية بصفة خاصة، لكي يكون التعليم الأساسي وثيق الصلة بتنمية الريف، في حين أن معايير المناهج القومية الحالية وتقديم المواد الدراسية التي وصفتها الدولة في التعليم الإلزامي، يجب أن تستخدم السلطات المحلية المناهج المحلية والمدارس المرتكزة على المناهج والتي تُقدر ١٦–٢٠٪ من إجمالي الحصص الدراسية لمناهج التعليم الأساسي. هذا وقد شدد برنامج إصلاح المناهج للتعليم الأساسي على الحاجة إلى إعادة توجيه مناهج مدارس الريف لتخدم التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع المحلي ولتقديم التعليم الفني «الشهادة الخضراء» لتمكين الطلاب من تطوير المهارات الوظيفية لسوق العمل، على الرغم من محدودية السعة الفنية للسلطات المحلية بالإضافة إلى إعداد

المدارس بشكلٍ جيد لدخول التحدي.

وتعتبر المهمة الضخمة لتدريب معلمي المدارس والتنمية المهنية لمتغيرات المناهج أكثر تحديًا. يوجد ما يزيد عن ١١ مليون معلم مدرسي و٦٣,٨٪ من معلمين المرحلة الإبتدائية و٤٤,٢٪ من معلمين مرحلة الثانوية الدنيا في المناطق الريفية، سجل معلمو المدارس الريفية مستويات منخفضة في الإدراك التربوي، بالإضافة إلى أن لديهم فرص تنمية مهنية أقل، في حين حقق ٩٨,٦٪ من معلمي المدارس الإبتدائية و٩٥,٢٪ من معلمي مدارس الثانوية الدنيا المستوى التربوي المطلوب. وقد حققت ما يقرب من ٦٣,٥٪ فقط من مدارس الثانوية الدنيا المستوى التربوي المطلوب، وحصل ٣٥,٣٪ من معلمي الثانوية العليا على تعليم أربع سنوات تحت التخرج، وهو مستوى أقل بكثير من ذويهم في الحضر، ويتضح جليًا أن معلمي المدارس الريفية يجب أن يأخذوا وقتا كافيا لإعداد أنفسهم مهنيًا ويتحضروا وليكونوا أكفاء لإصلاح المناهج على في كل أنحاء الأمة، من خلال المشاركة الفعّالة والالتزام بالتعلم المهني طويل الأجل. ويتضح ذلك من خلال:

- **الحاجة إلى المزيد من موارد المناهج المتعددة:** تستخدم الكتب المدرسية لتكون فقط الرئيسية، إذا لم تكن المصدر الوحيد للمنهج المركزي المفروض، ونظم مو مسح قومي استجابة لعنصر الاستبيان «للصعوبات الرئيسية في تطبيق المناهج» وكانت «الصعوبة» الأولى «ضعف موارد المناهج» (زهو، إم، ٢٠٠٦)، على الرغم من التحول في سياسة التمركز القيادية للمدرسة والنسخ المماثلة للكتب المدرسية لمقطع واحد مماثل، والذي اكتمل لقرابة نصف قرن، بالإضافة إلى النسخ المتعددة من الكتب المدرسية التي يمكن تجنبها كنتيجة للتحول في نظام تنمية الكتب المدرسية، حيث تمت الموافقة على ١٩٧ عنوانا لكتب مدرسية بمتوسط يبلغ ٤,٥ لكل مادة (يو، بى، ٢٠٠٦) ومن ثم تبقى الحاجة إلى المزيد من موارد

المناهج المتعددة وخاصة الوسائل الاختيارية المتعددة الأوجه.

· **افتقار المعلمين لبناء طويل الأمد للقدرة الاستيعابية والتعليم المهني ليكونوا مطبقين للمناهج ومساعدين معلمين:** ولا يزال مستوى المؤهلات منخفضًا عن الدول النامية، على الرغم من حصول ٩٨,٦٪ من معلمي المرحلة الإبتدائية و٩٥,٢٪ من معلمي الثانوية الدنيا و٨٣,٥٪ من معلمي الثانوية العُليا على المستوى التربوي المطلوب: فتعليم المدارس العادية على مستوى تعليم الثانوية الدُنيا لمدرسي المرحلة الإبتدائية، ومن ٢–٣ سنوات للتعليم العالي لمعلمي المرحلة الثانوية العُليا، والتعليم لأربع سنوات ودرجة البكالوريوس لتعليم الثانوية العُليا، حيث إن ما يقرب من ٥٥٤,١٠٠ معلمي مدارس (حوالي ٥٪ من مهنية التدريس)، لم يحصلوا على الإدراك التربوي المطلوب، ولهذا يظل هناك عجز خطير في المعلمين المؤهلين في مدارس الريف، حيث إن معظم المعلمين العاملين بحاجة ماسة للمدارس المرتكزة على الاستمرار للحصول على الاستعداد المهني لتغيرات المناهج، فالتدريب دفعة واحدة لن يفي بالغرض لمقابلة الاحتياجات المتزايدة لتغيير المناهج.

· التجارب الشائعة للامتحانات المسيرة: والتي تتصارع مع هدف الكفاءات المرتكز على إصلاح المناهج لجودة التعليم، على الرغم من إعادة توجيه تغير المناهج تجاه التنمية البشرية الشاملة للمتعلمين المستقلين، حيث إن معظم الآباء يحتفظون بتوقعاتهم المرتفعة في أطفالهم فقط لجودة التعليم الأكاديمي من خلال جودة الكلية المرتبطة بالمدرسة، والذي يسمح بقبول مشتركين بشرط اجتياز امتحان «القياس» في فحوصات المواد الأساسية. ويوجد تباين كبير بين مدارس الريف والحضر وبين المناطق الشرقية والغربية وبين المدارس، ولا تزال هناك منافسة شديدة من قبل الآباء والتلاميذ على الأماكن المحدودة على مستوى التعليم

العالي، المعتمد على جميع المدارس والمعلمين المُقيمين للعمل في المستقبل.

وتخضع كل المدارس والمعلمين والطلاب لضغطٍ عالٍ، في محاولة لممارسة جودة التعليم العالي والكليات المعتمدة على التعليم ومعدلات التعزيز العالية من التمارين الشخصية، واسترجاع الدروس والاستذكار للمعرفة الفعلية للتحضير لامتحانات التعليم العالي إلى حدٍ كبير للنظام المعرفي المرتكز على المواد الدراسية، التي تُقدر الحاصلات التعليمية القابلة للقياس، أو بالأحرى المتغيرات الاتجاهية والقيم والسلوك.

وأخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية دفع المرتبات في قطاع التعليم الإلزامي لتسع سنوات والذي يشمل ما يفوق ٢٠٠ مليون طالب و١٠ مليون معلم وهيئة الأساتذة، في جميع الخدمات وللمعلمين المتقاعدين والهيئة الإدارية، وتأسيس رأس المال والتسهيلات والنفقات العامة لكل طالب والإعانات المالية للكتب الدراسية ومرتبات/المساعدات الدراسية للطلاب، إلخ, وذلك من خلال:

- بدأت الحكومة تطبيق البرنامج القومي للتعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة بداية من ١٩٥٠ إلى ٢٠٠٠، بتكلفة بلغت ٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠ يوان من الحكومة المركزية وما يُقدر بحوالي ١,١٥ بليون يوان من الحكومة المحلية، وقد اقترضت جمهورية الصين الشعبية أيضًا قرضًا من البنك الدولي بقيمة ٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار بالإضافة إلى مدخلات بقيمة ٦ بليون يوان من الحكومات المحلية كرأسمال جاري (متوائم) لتعميم التعليم الإبتدائي والثانوية المنخفضة.
- تم بناء المدارس الداخلية في مناطق الأقليات العنصرية والمناطق الريفية والجبلية الفقيرة، كما تم إنشاء نظام المرتبات/المساعدات الدراسية لتوسيع الفرص التعليمية لأطفال الأقليات العنصرية.

- قدمت الحكومة المركزية خلال وبعد استثمار ٥ بليون يوان سنويًا للمساعدات الدراسية ومرتبات معلمين المرحة الإبتدائية والثانوية، في ٢٠٠١ و٢٠٠٢ منح خاصة بقيمة ٣ بليون يوان لإعادة بناء المدارس غير الآمنة.
- قدمت الحكومة المركزية أثناء فترة الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٢-٢٠٠٦) لدعم التعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة منح خاصة بقيمة ٥بليون يوان للمرحلة الثانية من البرنامج، وقد خصصت ميزانية الحكومة ١٠٠ مليون يوان سنويًا كمساعدات دراسية للمدارس و٢٠٠ مليون يوان للكتب الدراسية المجانية،
- تم تطبيق "برنامج شراكة لمدارس الحضر الشرقية مع مدارس الريف الغربية" و "برنامج شراكة للمدن الكبيرة والمتوسطة والمناطق الفقيرة المحلية" للمساعدة في تنمية جودة التعليم والتعلم في المناطق الفقيرة والمناطق المأهولة بالأقليات العنصرية، بفاعلية وتأثير قوي.

سابعًا: تمويل التعليم في الصين:

قامت الصين بتطوير نظام قومي للاستثمار في التعليم، بالإضافة لتخصيص حصة من الميزانية الحكومية كمصدر رئيسي للنفقات التربوية العامة والوسائل الأخرى المتنوعة من تعبئة الموارد.

وقد بلغت النفقات التعليمية المستثمرة في الدولة بحوالي ٣,٤١٪ من نمو الإنتاج المحلي، بينما ازدادت إسهامات الأفراد والاجتماعيين بمقدار ١,٩٧٪ من نمو الإنتاج المحلي في ٢٠٠٢، لضمان عدم وجود طلاب محتاجين لكي لا يحرموا من الحقوق التعليمية المتساوية بسبب فقر عائلتهم، كما تم تطوير نظام سياسة الدعم والتي تشمل القروض التعليمية والمساعدات والمنح والإعانات

الدراسية والتنازل أو تخفيض الرسوم الدراسية، وقد عرض يوان بمساعدة ٧,٣٢ طالب جامعي من مجمل ٧,٠٢٣,٠٠٠,٠٠٠٠، حيث إن عائلاتهم تجد صعوبة في دفع رسوم التعليم العالي، والذي يُقدر بحوالي ٥,٠٣٪ من مجمل نفقات مؤسسات التعليم العالي (الرسمي) العادي للدولة.

كما تم تطبيق مشاريع القروض من البنك الدولي منذ ١٩٩٢ وإلي ٢٠٠٢ لهذا الغرض، باستخدام إجمالي قروض البنك والي تقدر بحوالي ٤١٥ مليون دولار و٣,٩٤٧ بليون يوان كتمويل محلي متوائم، وقد ساعدت مشاريع البنك المساعدة قرابة ٤٦٦ دولة فقيرة و ٢١ مناطق ومقاطعات مستقلة و ١٩ مؤسسة تعليمية و٦٧ معلم ومدارس عادية وأكثر من ١٠٠,٠٠٠ مدرسة، وقد ساهمت مشاريع البنك المساعدة في تحسين البنية التحتية ومباني المدارس والمنشآت وتمويل الكتب التعليمية وتدريب المعلمين وسعة الحكومة المحلية في الإدارة التعليمية ونظام إدارة المعلومات التربوية وتعليم الفتيات والتعليم المزدوج وجودة التعليم والتعلم.

ثامنًا: نظام إعداد وتــأهيل المعلم في الصين:

قامت العديد من مدارس المعلمين في الصين، بسبب النمو الاقتصادي السريع خلال العقود الماضية، حيث يتم تعليم معلمي المدارس وتهيئتهم للجامعات لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمعلمين ذوى الكفاءات العالية، كما أن تنمية نظام تعليم المعلمين في الصين الحديثة، مر تاريخيا بثلاث فترات تنموية، بما في ذلك فترة شيفان (Shifan) والفترة التي تلي شيفان وفترة تعليم المعلمين المهنيين، والتي يتم التدقيق فيهم من حيثُ الإدارة والتراكيب المؤسساتية وتخصيص الموارد، حيثُ أصبحت قضية إدارة تعليم المعلمين، بعد أن قامت الحكومة المركزية بتوزيع السيطرة الإدارية على التعليم، تمثل أهمية كبرى في فترة ما بعد شيفان، حيث كان نظام التعليم المهني للمعلمين عبارة عن هدف مستقبلي طويل الأمد لإصلاح نظام تعليم المعلمين.

١) نظام إعداد وتعليم المعلمين في الصين:

وقد تنوعت برامج تعليم المعلم الصيني في فترة ما بعد شيفان، في حين ما زال الحديث عن شيفان مُهيمنًا، ويعتبر تعدد برامج تعليم المعلمين السمة الرئيسية المميزة لهذه الفترة، وتشتمل المناهج المقدمة على نهاية نظام شيفان المُكون من مدارس المعلمين وكليات المعلمين المبتدئين وجامعات المعلمين، والذي يدعم مدارس المعلمين وكليات المعلمين في الجامعات، ودمج مدارس المعلمين وكليات المعلمين في الجامعات، والسماح لجامعات غير المعلمين بالاشتراك في إعداد المعلمين، ولا يعتبر تنوع برامج تعليم المعلمين في فترة ما بعد شيفان أمرا مفاجئًا، حيثُ تحول نظام تعليم المعلمين من نموذج شيفان القديم إلى نظام تعليم المعلمين المهنيين الجديد. وتعني فترة تعليم المعلمين المهنيين إعادة إنشاء برامج إعداد المعلمين في فترة ما بعد شيفان. وتهدف عملية إعادة إنشاء برامج تعليم المعلمين إلى إنشاء برامج تعليم المعلمين في الجامعات حيثُ تتعاون كلية التربية مع الكليات الأكاديمية الأخرى لتعليم معلمي للمستقبل، ويحل إعداد المعلمين في حديث المعلمين محل تعليم شيفان، ومقارنة بنظام تعليم المعلمين القديم، يعتبر نظام شيفان متسلسلًا ومحتكرًا، إذ يتكون النظام من مدارس المعلمين وكليات المعلمين وجامعات المعلمين القومية والمحلية والتي تقوم بتعليم معلمين للمستقبل على التوالي لمرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الإبتدائية والثانوية.

ونتناول فيما يلي الثلاث فترات من جوانب متعددة: كنماذج لتوزيع الموارد والتراكيب المؤسساتية لنظام تعليم المعلمين ونماذج إعداد وتدريب المعلمين، وقضية "الإدارة" لتعليم المعلمين.

١) فترة شيفان:

خلال فترة شيفان، تم تشكيل مدارس المعلمين وكليات المعلمين لعامين أو

ثلاثة أعوام وكليات المعلمين لأربعة أعوام وجامعات المعلمين، بنظام تعليم معلمين هرمي واحتكاري، والذي يستقبل كل أنواع موارد التوزيع من قبل الحكومة، لأن الحكومة تمنح وثائق تنازل عن المحاضرات ومكافآت ومنح دراسية للطلاب الذين يحضرون برامج تعليم المعلمين، ويتنافس العديد من أوائل الخريجين لمدارس الثانوية الدُنيا والعُليا للتسجيل في هذه المدارس والكليات والجامعات، فعادة ما تكون البرامج الدولية لتعليم المعلمين في المؤسسات العامة، على سبيل المثال، على الرغم من وجود جامعات خاصة قائمة على البحث في الولايات المتحدة لديها برامج تعليم المعلمين، إذ تقوم جامعات وكليات الدولة بإعداد غالبية المُعلمين، وبالمثل في الصين، تتم إدارة مدارس المعلمين وكليات وجامعات المعلمين بالتنسيق مع نموذج التخطيط المركزي الاقتصادي، ولذلك كانت الحكومات بمثابة أصوات منفردة ذات سلطة مُقررة على برامج تعليم المعلمين في فترة شيفان، وقد انتشرت القوانين الإدارية التي وضعتها الحكومات في فترة شيفان، وبذلت الحكومات تأثيرات مكثفة على مؤسسات تعليم المعلمين، والتي أدت إلى نظام تعليم معلمين هرمي واحتكاري مع المناهج التعليمية القومية المتناسقة والأهداف التربوية. كان هذا النموذج تمثيلًا لنظام التخطيط الاقتصادي المركزي.

ويتوافق هيكل نظام تعليم المعلمين التدريجي مع نظام المدارس العامة الذي تم عرضه ليكون هيكلًا تطبيقيًا من حيثُ المعرفة النظامية، المعلمين، وتتطلب الأدوار الهامة في نظام المدارس التي يُعتقد أنها تحتاج مستويات مختلفة من المعرفة النظامية والتي تعني إنهاء معلمي المدارس الإبتدائية تعليم مدارس المعلمين، والذي يعادل مدارس الثانوية العُليا من حيثُ المعرفة الانضباطية، حيثُ يتخرج معلمو المدارس الثانوية الدُنيا من كليات المعلمين لعامين أو ثلاثة أعوام أو من برامج الثلاثة أعوام في بعض جامعات المعلمين. ويحتاج معلمو مدارس

الثانوية العُليا للحصول على درجات البكالوريوس في الانضباط، ولا يسمح هيكل تعليم المعلمين الصارم هذا للمعلمين بأن ينتقلوا من المدارس الإبتدائية للطبقات المنخفضة إلى مدارس الثانوية، وقد تغيرت شرعية نظام تعليم المعلمين التدريجي الاحتكاري، للتماشي مع النمو الاقتصادي والتنمية التربوية، حيث كانت هناك العديد من مطالبات الدخول لفترة جديدة _ فترة ما بعد شيفان.

٢) فترة ما بعد شيفان

تنوعت برامج تعليم المعلمين في فترة ما بعد شيفان، إذ تم تعديل نظام تعليم المعلمين القديم من ناحية، ومن ناحية أُخرى، اشتركت جامعات غير المعلمين في إعداد المعلمين، كما تغيرت تدريجيًا مدارس المعلمين التي تقوم بتدريب معلمين لفترات ما قبل المدرسة والمدارس الإبتدائية أو تم تعزيزها لجامعات المعلمين لخمس أعوام، والتي تسمح بدخول خريجي مدارس الثانوية الدُنيا، وقد انخفض عدد مدارس المعلمين من ٨٩٢ في عام ١٩٩٧ إلى ٤٣٠ في ٢٠٠٢ تحت خلفية ازدياد أوراق اعتماد تعليم المعلمين لمرحلة ما قبل المدرسة والمدارس الإبتدائية، حيثُ يتم منح المعلمين الخريجين من كليات تعليم المعلمين الدُنيا هذه درجة الزمالة، فقد حصل ٤٠٪ من معلمي المدارس الإبتدائية على درجة الزمالة على أقل تقدير عام ٢٠٠٣.

وتم النهوض بكليات المعلمين التي تتشكل الدراسة فيها من عامين أو ثلاثة أعوام لتكون كليات معلمين لأربع أعوام، كما تم تعزيز كليات المعلمين لأربع أعوام لتكون جامعات معلمين، وتُحاول جامعات المعلمين، في هذه الأثناء، أن تُعيد تشكيل توجهاتها من إعداد المعلمين لتعليم الطلاب ليشغلوا جميع الوظائف والمهن، وتابعت بعض جامعات المعلمين هدفها لتُصبح جامعات مرتكزة على التوجه البحثي، والجدير بالذكر أيضًا، أن بعض معلمي الكليات وجامعات المعلمين

أصبحت مؤسسات عالية متعددة الأغراض باندماجها مع مدارس المعلمين والكليات والجامعات الأخرى، فعلى سبيل المثال، تحولت كلية زانجتاى (Xingtai) للمعلمين في مقاطعة هيبي (Hebei) إلى جامعة زانجتاى عام ٢٠٠٢.

ولكي تحذو حذو الدول النامية من حيثُ يتم تدريب معظم معلمي المدارس في الجامعات الشاملة، شجعت الحكومة المركزية على إنشاء برامج تعليم المعلمين في مؤسسات التعليم العالي هذه، وقد أطلق مجلس الدولة في عام ١٩٩٩ قرارات بتعميق الإصلاحات التربوية وتحسين جودة التعليم الموجه في جميع الأنحاء، كما دعت الجامعات متعددة الأغراض لإنشاء مدارس لتعليم وإعداد معلمي المدارس، هذا وقد استجاب عدد قليل من جامعات المقاطعات والجامعات المحلية متعددة الأغراض والقليل من الجامعات القومية المُختارة لهذا النداء (شينغ، ٢٠٠٠) (Cheng).

وقد ظهرت، بصفة عامة، في مرحلة ما بعد شيفان، عدة مناهج لتغيير الهيكل المؤسساتي لتعليم المعلمين، تمثل فيما يلي:

- المنهج الأول: تمثل في تغيير جامعات المعلمين المختارة من كونها مؤسسات إعداد المعلمين إلى جامعات متعددة الأغراض، وتوجد حاليًا ٣٦ جامعة للمعلمين في الصين، وقد تحولت بعض جامعات المعلمين القومية المُختارة إلى جامعات متعددة الأغراض عن طريق توسيع نطاق برامجهم، مثل إنشاء برامج القانون والمدارس التجارية، في حين اندمجت بعض المدارس مع بعضها البعض لتشكيل جامعة جديدة للمعلمين، فعلى سبيل المثال، كانت جامعة تانجين للمعلمين (Tanjin) نتاج كلية تانجين للمعلمين ومعهد تانجين التعليمي وكلية تانجين الدُنيا للمعلمين، واجتمعت كلية هيبي للمعلمين ومعهد هيبي التعليمي لتشكيل جامعة هيبي للمعلمين، واندمجت جامعة شانسى للمعلمين (Shanxi) مع كلية لين فين للمعلمين

(Linfen) وكلية شانسى للمعلمين، وتوجد بعض الجامعات، من بين ٣٦ جامعة للمعلمين الذين تم ترقيتهم من كليات معلمين إلى جامعات معلمين.

- المنهج الثاني: ويتمثل في دمج مدارس المعلمين الداخلية في جامعات المعلمين لعامين أو ثلاثة والمعاهد التعليمية ومدارس تدريب المعلمين في كليات المعلمين لأربع أعوام، على سبيل المثال، اندمجت كلية هو زاهو للمعلمين (Huzhou) ومدرسة هو زاهو لتدريب المعلمين ومدرسة هو زاهو للمعلمين معًا لتشكيل كلية هو زاهو للمعلمين. وتوجد إلى الآن ٦٠ كلية للمعلمين لأربع أعوام في كافة أنحاء البلاد.
- المنهج الثالث: ويتمثل في دمج بعض مدارس المعلمين وكليات المعلمين لعامين أو ثلاثة والمعاهد التعليمية ومدارس تدريب المعلمين والكليات المهنية معًا ليصبحوا كليات متعددة الأغراض تستمر الدراسة فيها ثلاث أعوام. فعلى سبيل المثال، تشكلت جامعة لوليجان (Luligan) من كلية لوليجان للمعلمين وكلية لوليجان للتكنولوجيا، كما أُنشئت كلية سان منج (Sanming) على أساس كلية سان منج للمعلمين وكلية سان منج المهنية وكلية سان منج لتدريب المعلمين ومدرسة سان منج للمعلمين. وتمتلك حتى الآن ٦١ كلية ذات لثلاث أعوام في الصين برامج لتعليم المعلمين.
- المنهج الرابع: ويتمثل في دمج بعض كليات المعلمين لأنواع أخرى من الكليات الأخرى لتُصبح جامعات، وكانت جامعة سوز هو (Suzhou) أول حالة، فقد تحولت إلى جامعة شاملة من كلية معلمين في عام ١٩٨٢، كما تمت ترقية جامعة هيبي من كلية يوهان للمعلمين (Wuhan) في ١٩٨٤، وهناك حالة أخرى وهي جامعة جوانغتشو (Guangzhou) والتي ترقت من كلية جوانغتشو للمعلمين وكلية جوانغتشو للمعلمين الدُنيا ومعهد

جوانغتشو التعليمي وجامعة جوانغتشو للبناء والتشييد وجامعة جوانغتشو المهنية لشركة الهندسة المعمارية في ٢٠٠٠، هذا وقد حذت ٣٣ جامعة قومية هذا المنهج لترقية نفسها إلى جامعة مع الإبقاء على برامج تعليم المعلمين، ويهدف المنهج الأخير لبناء جامعات لأربع أعوام عن طريق دمج كليات تعليم المعلمين لأربع أعوام الداخلية والمحلية وكليات المعلمين لعامين أو ثلاثة أعوام والمؤسسات التربوية.

وتحول نظام تعليم المعلمين التقليدي إلى اتجاه جديد. ولا يتم تطبيق برامج تعليم المعلمين منفردة في كليات وجامعات المعلمين، فبدلًا من هذا قامت العديد والعديد من الكليات الشاملة بالمشاركة في إعداد المعلمين، وحقق توسيع برامج تعليم المعلمين في الكليات والجامعات الشاملة تغييرًا جذريًا في الهيكل المؤسساتي لتعليم المعلمين في فترة ما بعد شيفان، ويحدد هذا شكلًا مؤقتًا لفترة شيفان لفترة التعليم المهني للمعلمين، ولم يتغير هيكل نظام تعليم المعلمين القديم فقط من الداخل ولكن تغير نظام برامج تعليم المعلمين من الخارج أيضًا، حيثُ أخذت مكانًا في الكليات والجامعات الشاملة. ولكن يحقق هذا النوع من التغيير تأثيرًا محدودًا على نظام تعليم المعلمين، حيث إن معظم المعلمين ما زالوا يتعلمون في كليات وجامعات المعلمين. ويعتبر تمركز برامج تعليم المعلمين في الجامعات الشاملة هدفا طويل الأمد لإصلاح تعليم المعلمين في الصين.

هذا وقد أصبح إعداد المعلمين في فترة ما بعد شيفان أحد أهم الاهتمامات فيما يتعلق بإصلاح تعليم المعلمين، حيث حدثت هذه التغييرات التربوية التي تمت مناقشتها أعلاه، تحت خلفية دمج وتعاون الجامعات والكليات مع الأكاديميات المختلفة التي تركزت على مر العقود الماضية، جنبًا إلى جنب مع المؤسسات المتنوعة التي أخذت على عاتقها مسؤولية تعليم المعلمين والأبحاث التربوية التي

تناقش العديد من القضايا، مثل نظام تعليم المعلم المنتهي مقابل نظام تعليم المعلم المفتوح، وطلاب شيفان مقابل المعلمين المُرشحين والمجالات الأكاديمية مقابل التعليم المهني، وتم الأخذ في الاعتبار تنوع مواد تعليم المعلمين في فترة ما بعد شيفان على مستوى البحث التربوي ووثائق الحكومة.

وتلعب الاحتياجات الإقليمية للمعلمين دورًا بالغ الأهمية في إصلاح الهيكل المؤسساتي لتعليم المعلمين، حيث إن جمهورية الصين الشعبية تتميز بأنها ذات تنوع إقليمي وتحتوي على مستويات مختلفة لتنمية الاقتصاد، فلم يعد لمدارس المعلمين وجود في المناطق المتقدمة اقتصاديًا مثل المناطق الغربية للصين، بالإضافة إلى أنه تم تعزيز كليات المعلمين لتُصبح جامعات، وجامعات المعلمين لتصبح جامعات شاملة. هذا وقد اشتركت كليات الفنون الحرة والجامعات الشاملة في إعداد المعلمين في المناطق الغربية، وعلى صعيدٍ آخر، استمرت مدارس المعلمين في القيام بدور كبير في إعداد معلمي المدارس الإبتدائية.

وفى هذه الأثناء، في فترة ما بعد شيفان، سعت الحكومة المركزية للسيطرة على جودة التعليم المهني للمعلمين بوضع معايير لإعداد المعلمين، حيثُ أطلقت وزارة التربية والتعليم في عام ٢٠٠٤ خطة عمل جديدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ لإنعاش التعليم، حيثُ قامت بصياغة معايير التفويض لمؤسسات تعليم المعلمين، وقامت بتلخيص مناهج تعليم المعلمين وجودة تعليم المعلمين، ولكن يمكن التحكم بجودة المعلمين وإنشاء المعايير ويتم تطبيقها فقط عند إنشاء نظام جديد لتعليم المعلمين. ويمكن القول بأن نظام تعليم المعلمين الثابت بمثابة وعد بإنشاء وتطبيق معايير تعليم المعلمين، وكان من الصعب، خلال فترة ما بعد شيفان، نظرا للتنوع الكثير، أن تضمن جودة تعليم المعلمين بمعيار واحد، على الرغم من أننا لم نقل إن الحكومة المركزية لا تستطيع وضع معايير للتحكم في تنمية جودة المعلمين. هذا

وتعتبر فترة ما بعد شيفان هي الفترة التي اختبرنا فيها إنشاء المعايير المهنية لتعليم المعلمين، ويعتبر التعليم المهني للمعلمين هو الذي يوضح الأغراض وأهداف الأسباب الجوهرية لمهنة التعليم وتعليم المعلمين، ويُظهر تاريخ تعليم المعلمين في بعض البلاد المتطورة مثل الولايات المتحدة الأمريكية (كليفورد وجوثرى، ١٩٨٨؛ وهيربيست، ١٩٨٩) (Clifford, Guthrie, Herbst) أن تعليم المعلمين الذي انتقل إلى الجامعات قد مهد الطريق لمهنية التعليم وتعليم المعلمين.

وقد أدت التغيرات في نظام تعليم المعلمين إلى تغيرات في إدارة برامج تعليم المعلمين. ويدعي حاليًا العديد من اللاعبين أن لهم أدوارا في إدارة تعليم المعلمين مقارنة بانخراط إدارة الحكومات الخاصة والمنظمات الاجتماعية وسوق العمل في إدارة برامج تعليم المعلمين، حوّل قسم تعليم المعلمين في وزارة التربية والتعليم والمكتب الأعلى لإدارة برامج تعليم المعلمين من كونهم واضعي التعليمات لمراقبة جودة تعليم المعلمين من خلال المعايير المهنية، وتم أخذ العديد من الخطوات للمضي قدمًا في دور التحويل منذ ٢٠٠١، متضمنًا نظام منح شهادة للمعلمين وإنشاء شهادات تنمية مهنية للمعلمين وربط هذه الشهادة مع تجديد شهادة المعلمين والبدء بتنمية معايير الشهادات لمؤسسات تعليم المعلمين ومعايير المناهج والاختبارات لبرامج تعليم المعلمين. وفي الوقت ذاته، قام قسم تعليم المعلمين بعدم تمركز إدارته لتعليم المعلمين من خلال السماح لمؤسسات تعليم المعلمين بأن تتمتع بالاستقلال في التسجيل ونظام المناهج والطرق التعليمية وتخصيص الوظائف للخريجين. وسوف يحتاج القسم في المستقبل من أجل تحقيق غرض تعليم المعلمين للتحكم في معايير شهادات المعلمين لممارسة التأثيرات على الأهداف ومتطلبات التخرج من مؤسسات تعليم المعلمين.

وقامت مكاتب تعليم المعلمين على مستوى حكومات المقاطعات والحكومات

المحلية بتقليل سلطاتُ اتخاذ القرارات، استجابة للتغييرات التي حدثت في كيفية إدارة قسم تعليم المعلمين لمؤسسات تعليم المعلمين، والتي أعطت مؤسسات تعليم المعلمين المحليين السلطة الفردية الكاملة في الإدارة والتنظيم، على الرغم من أن العملة لها وجهان، فعلاوة على تقليل سلطة مكاتب تعليم المعلمين من ناحية، سوف تتمتع مؤسسات تعليم المعلمين بالحكم الذاتي الكامل من ناحية أخرى. وعلى صعيدٍ آخر بدأت مكاتب التعليم العالي بالانخراط في تعليم المعلمين، بينما تم تعزيز العديد والعديد من مؤسسات تعليم المعلمين لتُصبح كليات وجامعات، والتي ستكون تحت إدارة مكاتب التعليم العالي. ولذا، اعتقد بعض الباحثين أنه سيتسبب انتقال السلطة والتخصيص في حدوث معضلة، حيثُ ستقوم مكاتب تعليم المعلمين بممارسة التأثيرات ولن تعرف مكاتب تعليم المعلمين كيف تقوم بإدارتها، لذا ليس من العجيب أنهم يشعرون بالقلق إزاء تدمير وانخفاض جودة تعليم المعلمين في ظل هذا المأزق. وتحدث الخلافات أيضًا بين مكاتب تعليم المعلمين ومكاتب التعليم الأساسي أثناء تنفيذ عمليات الإصلاح المستمر للمناهج، والتي من المفترض أن تتولى مسؤولية إصلاح المناهج، فهم يتنافسون على السلطة لإعداد وتدريب المعلمين في هذا الإصلاح.

ويُعتبر الآباء والطلاب أصحاب أدوار هامة في سوق الاقتصاد في إدارة تعليم المعلمين، حيثُ فرضت كليات المعلمين العامة وجامعات المعلمين رسومًا تعليمية ولم تعد تمنح رواتب ودرجات زمالة للطلاب الذين يحضرون هذه الكليات والجامعات، والتي لم تعد مهتمة لمزيد من الطلاب من العائلات المتضررة اقتصاديًا، فدومًا كان يُمثل هؤلاء الطلاب غالبية المعلمين المتوقعين في مؤسسات تعليم المعلمين. وتواجه بعض برامج تعليم المعلمين صعوبة في تسجيل العدد الكافي من الطلاب أو توظيف أوائل الطلاب.

٣) فترة التعليم المهني للمعلمين: التعليم المهني في الجامعات:

وتشير إعادة إنشاء تعليم المعلمين لتعليم المعلمين المهنيين في كليات وجامعات الأربع أعوام، ولا يعنى إعادة الإنشاء نبذ نظام تعليم المعلمين القديم؛ فبدلًا من ذلك، تحتاج الحكومات إلى إعادة تنظيم مؤسسات تعليم المعلمين وإعادة إنشاء نظام جديد لتعليم المعلمين، ويتكون نظام شيفان – النظام القديم لتعليم المعلمين في فترة ما بعد شيفان – من مدارس المعلمين وكليات المعلمين وجامعات المعلمين التي تتعايش مع الكليات والجامعات الشاملة التي انخرطت في إعداد المعلمين. وسيتم إطلاق نظام جديد في فترة التعليم المهني للمعلمين، في حين سيتم دمج أو تعزيز مدارس وكليات وجامعات المعلمين لتصبح كليات وجامعات شاملة، وكنتيجة لهذا، يُشير إعادة تشكيل نظام تعليم المعلمين لنهاية نظام شيفان، كما نقترح بأن تقوم الجامعات بإنشاء برامج تعليم للمعلمين المهنيين في مدارس التعليم المهني، حيث ستتمتع المدارس المهنية في الجامعات ومدارس التعليم بمزيد من الاحترام بنفس القدر الذي تحظى به المدارس المهنية الأخرى.

وتزامن إصلاح تعليم المعلمين جنبًا إلى جنب مع إصلاح التعليم العالي في الصين، فيتم في الإصلاح إعادة تنظيم وإعادة هيكلة تعليم ما بعد الثانوية إلى مستويات مختلفة من الكليات والجامعات، والتي تنعكس أيضًا في نظام تعليم المعلمين. وقامت مؤخرًا بعض الجامعات القائمة على التوجه البحثي بالانخراط في إعداد المعلمين، ويُتوقع أن يُصبح تعليم المعلمين في مستوى مدرسة الخريجين توجهًا في المستقبل، والذي سيساعد في تحسين جودة تعليم المعلمين والبحث في تعليم المعلمين.

ويتم تحويل نظام تعليم المعلمين القديم المغلق إلى نظام أكثر انفتاحًا لتحسين أوراق الاعتماد التعليمية والجودة للمعلمين، والتي تستجيب لحاجة إعداد الموهوبين

الأكفاء لسوق الاقتصاد المزدهر، والذي يتماشى مع إعادة تنظيم مؤسسات التعليم العالي، وتهدف الأصوات التي تنادي بإعادة تشكيل نظام تعليم المعلمين إلى إنشاء نظام جديد يحتوي على برامج متنوعة لتعليم المعلمين يتم تطبيقها في الجامعات طبقًا للمعايير القومية للتفويض والمناهج التعليمية، ونقترح في هذه الدراسة هدفًا طويل الأجل لإصلاح تعليم المعلمين بتعليم المعلمين المتوقعين في المدارس المهنية وتحضيرهم للتعليم في الجامعات.

وعلى الرغم من أنه يجب أخذ بعض التحذيرات في عملية إصلاح نظام تعليم المعلمين في الاعتبار، حيثُ يعتبر التناقض الاقتصادي الضخم بين المناطق عاملًا هامًا له دورهُ في كيفية إعادة هيكلة نظام تعليم المعلمين في المناطق المختلفة، ومن غير الواقعي، أن تتبني جميع المناطق المنهج نفسه في إصلاح تعليم المعلمين، واقترح بعض الباحثين (شينغ، ٢٠٠٠؛ وزهو وريد، ٢٠٠٥) أنه يتعين الاحتفاظ بمدارس المعلمين في المناطق الريفية الفقيرة، حيث إن خريجي الكليات لا يجدون عادة أي انجذاب للعمل في هذه المناطق، ولهذا يُقترح أن تدعم كل مقاطعة جامعة معلمين رئيسية ذات أغراض متعددة، مع الاحتفاظ بجامعات المعلمين ذات الغرض الواحد لإعداد معلمي المدارس الإبتدائية ومدارس الثانوية الدُنيا، بالإضافة إلى أنه منذ أن نصَّ قانون المعلمين (١٩٩٣) على أن التعليم حقا مساويًا للمهنة، ظهر تمهين المعلمين في مجالات السياسات والدراسات التربوية. ولكن من الضروري التعريف ماذا يعنى بوضوح في السياق الاجتماعي، حيثُ تصف معايير المناهج القومية والكتب المدرسية، والتأكيد الشديد على درجات اختبارات الطلاب، والتي من خلالها نستطيع إعادة تنظيم وإعادة تصميم تعليم المعلمين، ولهذا هناك حاجة ماسة للدراسات حول كيفية المحافظة على خط موازٍ بين برامج تعليم المعلمين ومعايير المناهج القومية للتعليم الإبتدائي والثانوي.

٢) تأهيل وتنمية المعلم الصيني مهنيًا:

يعد المعلم هم حجر الزاوية الرئيسي في العملية التعليمية، وهو يلعب الدور الأساسي في التطوير وإصلاح المناهج، ولذلك لم يتم خفض شأن المعلمين لتسهيل وتطبيق المنهج المرتكز على المتعلم وعملية التعليم والتعلم، ولكن تم تعزيزها بأشكال مختلفة.

ولعل من أهم أحد أهداف إصلاح المناهج في جمهورية الصين الشعبية هو تغيير تطبيق المناهج والتحول من الطريقة المشددة إلى التعليم المتفتح ومعدل الاستظهار والتدريب الآلي التكراري للطلاب، إلى المشاركة الفعّالة وتحفيز الاستعلام والخبرة العملية وتنمية قدرة المتعلمين لجمع ومعالجة المعلومات واكتساب معرفة جديدة وحل المشاكل والاتصال التعاوني.

في حين أن التغير في «عملية التعليم والتعلم» أصبح يُركز على إصلاح المناهج، بحيث نستطيع انتداب المعلمين لتسهيل التعلم الفعال المستقل وللتفاعل بفاعلية مع التلاميذ والتطور جنبًا إلى جنب معهم، لاحترام شخصية التلاميذ والفروق الفردية لمقابلة الاحتياجات التعليمية المتعددة، ولخلق بيئة تعليمية للمشاركة الفعّالة للمتعلمين، ولكل من الوضع الجسدي والإمكانية في قبول المعرفة، وأخيرًا لتمكين كل متعلِم من تطوير الجهد البشرى الخاص به/بها.

ومن المتوقع أن يشارك المعلمون مشاركة فعّالة خلال عملية تغير المناهج لتحقيق أهداف المناهج المأمولة، ليكونوا ناقلين للفلسفة والمبادئ للمناهج المأمولة، ليكونوا مطبقين فعّالين لتغيرات المناهج المصممة، وليكونوا مُقيِّمين لإنجازات المتعلمين كنتيجة لتغير المناهج.

ويلتزم المعلمون بتطبيق تكنولوجيا المعلومات كأدوات تعليم وتعلم فعّالة

ودمجهم مع علم أصول التدريس في عملية التعليم والتعلم لتغيير محتوى التدريس وأساليب التعلم وتفاعل المعلم والمتعلم.

ولقد أصبح التدريب والتنمية المهنية للمعلمين مطلبا أساسيا، والصلة الرئيسية في عملية تغير المناهج العميق الواسع. وتشمل الممارسات المبتكرة الناجحة لبناء القدرة الاستيعابية للمعلم لتغيرات المناهج ما يلي:

(١) تنظيم تدريب للمعلمين المنتدبين على المستويات المحلية والقومية:
قدمت وزارة التربية والتعليم سياسة تُنظم تطبيق إصلاح المناهج، والتي تنص على أن «تدريب المعلم له أولوية خاصة قبل حصوله على منصب أو وظيفة، وبدون التدريب المطلوب لا يحصل المعلم على أي منصب أو وظيفة» (التدريب أولًا، ثم الحصول على منصب، «وبدون تدريب، لا يوجد منصب») شكلت جوانب إصلاح المناهج المكونات الجوهرية لاستمرار معلمي المرحلة الإبتدائية والثانوية، كما تم تنفيذ تدريب المعلمين العاملين لإصلاح المناهج على مستوى الدولة والمقاطعات والولايات/والأقاليم والريف/والحضر، وقد أخذ ما يقرب من ٢٠,٠٠٠ متدرب منذ ٢٠٠١ وإلى ٢٠٠٦، دورًا في التدريب الذي نظمته وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى مشاركة ٧ مليون قائد في التدريب المنظم محليًا لتطبيق المناهج الجديدة، وكان من بين هؤلاء المتدربين المئات من المعلمين في ٣٧٢ بلد شديدة الفقر. كما شارك أكثر من ١٠٠,٠٠٠ متدرب من مكاتب التعليم والبحث والمؤسسات التدريبية (متضمنًا معلمي الجامعات) ومعاهد تكنولوجيا المعلومات الصوتية لمجال التدريب على المستويات الشعبية.

(٢) تنمية نظام مؤسسي للمدارس المرتكزة على التعليم البحثي، والتي تلعب أدوارًا جوهرية في إرشاد المعلمين لانعكاس الذات في تدريباتهم التدريسية لحل المشاكل من خلال البحث الفعلي ولتنمية المعلمين من خلال التعليم المهني. حيث

أطلقت وزارة التربية والتعليم «مشروع المدارس المرتكزة على التعليم والبحث» في ٢٠٠٢، ومن خلال استعراض مئات الاقتراحات لـ٤٨ مؤسسة، تم تصنيفهم «بمشروع أساسيات مراكز البحث» وبحلول ٢٠٠٦ ستكون جميع المدارس في المناطق المجاورة للصين أنشأت وطبقت نظام المدارس المرتكزة على البحث الفعلي لتحسين فعالية التعليم والتعلم ولتضمين المزيد من المعلمين.

ويطمح معلمو المدارس المرتكزة على البحث الفعلي لجعل مراكز موقع ممارسة المعلمين الفنيين وتغير المناهج، من خلال الجهود الفردية والجماعية والمدارس المرتكزة على البحث الفعلي التي ستقود لتغيرات ضخمة وتحسينات في تطبيق المناهج والتنمية الفنية للمعلمين وإعادة إنشاء ثقافة المدارس:

- تغيير الحياة المهنية للمعلمين،
- تطوير علاقة المعلمين بشركائهم،
- تغيير ثقافة المدارس والروح من ارتكازها على المعلم لارتكازها على المتعلم،
- تغيير الهيكل التنظيمي للمدارس لتصبح المدارس منظمة تعليمية فعلية ومجتمع تعليمي.

(٣) تنظيم شبكة الإنترنت المرتكزة على بحث المعلم الشبكي والتعليم عن بُعد: قامت الحكومة الصينية بعمل استثمار ضخم، عن طريق استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الكامنة كأدوات تعليمية وكموارد تربوية وكرافعات للتغيرات التربوية، في تطبيق "مشروع هيكلة التعليم الحديث عن بُعد للمدارس الريفية" منذ ٢٠٠٣، بإجمالي مدخلات تُقدر بليون رنمينبي يوان (يقدر بما يزيد عن ١٤ مليون دولار أمريكي) لتزويد ست مدارس ريفية بأقراص تعليمية عارضة للمعدات ونظام استقبال وعرض التعليم عن طريق القمر الصناعي وغرف الكمبيوتر،

وبهذا نقدم مساحة لمشاركة جودة الموارد التربوية، كما قامت وزارة التربوية والتعليم باستخدام جيد لهذه المعدات والتسهيلات للمشروع لتنفيذ مشروع تعليم وتدريب المعلمين المرتكز على الإنترنت في تطبيق إصلاح المناهج، قام مركز وزارة التربية والتعليم لتنمية الكتب الدراسية ومناهج التعليم الأساسي بالتوظيف الفعال "لقاعدة خدمات الموارد التعليمية في الصين" (www.cersp.com) بشكلٍ مباشر كمؤسسة متوسطة لتقديم شبكة الإنترنت المرتكزة على منصات التعليم عن بعد المجاني لإرشاد الخبراء وتقديم خدمات للمعلمين في التنمية المهنية في إطار تغيرات المناهج، وقد تجاوز العدد اليومي للدخول على منصات صفحات الإنترنت خمسة مليون.

كما قام قسم التعليم الأساسي لـــ "مو" بتخطيط وإدارة مركزه في تنمية التعليم الأساسي والكتب المدرسية والتنسيق بين معلمين قسم تعليم المعلمين، والذي يحتوى على ١٠,٠٠٠ معلم متدرب مسجل ومختصي مناهج وباحثين وأكثر من ٤٠,٠٠٠ ألف معلم غير مسجل من أجزاء مختلفة من الدولة لما يزيد عن خمسة عشر يوما لتدريب معلمين يرتكز على موقع الإنترنت غير متزامنين ومتزامنين، بالإضافة إلى فريق قوي من المدربين ذوي الخبرة المهنية للخلفيات الثقافية المختلفة.

وتقوم ورش التدريب عن بعد بتسهيل مشاركة جودة الموارد التربوية تصاعديًا وتنازليًا الممكنة في القوالب المقدمة عبر الإنترنت والتفاعل عبر الحاسوب للحوار المتكافئ والتشاور المتبادل والتبادل المجاني لخطط الدروس عبر الإنترنت.

ويُقدم الإنترنت –كمكان لتدريب المعلمين عبر الإنترنت– عددًا كبيرًا من المعلمين واختصاصيي المناهج لمشاركة فرص التعلم المهنية وموارد المناهج، والتي قد تكون ممكنة بشكلٍ أو بآخر. وقد أظهرت نتائج مسح استبياني لتقييم التعليم معدل رضا أكبر من ٩٠٪، هذا وقد نشر ١٠,٠٠٠ متدرب، في فترة زمنية

قصيرة لمدة خمسة عشر يومًا ما يقرب من ٨٧٠,٠٠٠ مقالًا، وقد بلغت الزيارات اليومية لتصفح الإنترنت مليون شخص، محققًا الحد الأقصى لكل قضية عبر الإنترنت لما يزيد على ٥٠,٠٠٠ والعدد الكلي للتعليقات حطم المليون.

هذا ولم يكن هناك، في تاريخ الصين لتغيرات المناهج والإصلاحات التربوية، مثل هذا العدد الكبير من المعلمين والباحثين المشتركين أكثر حرصًا على المشاركة بشكلٍ عميق بشأن محتوى التعليم المهني والمزيد من الدلائل الضخمة لتأثير تدريب المعلمين عبر الإنترنت والتصفح لتحضير وتطبيق تغيرات المناهج النظامية، وأصبح بالفعل بناء قدرة المعلمين أداة قوية لتغيرات المناهج المستمرة في حين أن الأخيرة تمتلك قوة قيادية تحفيزية للنظام السابق.